ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الحادية والسبعون بعد المائة

171 EX/8
١٧١م ت/٨
باريس، ٢٠٠٥/٣/١٧
الأصل: انجليزي

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن متابعة الاستعراض الاستراتيجي وعن استراتيجية اليونسكو للتعليم للجميع للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

الملخص

طلب المجلس التنفيذي في قراره ١٧٠م ت/٣,٤,٢ من المدير العام "القيام بمشاورات مع كافة الأطراف المعنية الرئيسية من أجل تحقيق المزيد من الوضوح والتماسك والاعتراف المتبادل فيما يتعلق بأدوارها ومسؤولياتها المحددة في إطار عمل داكار، سعياً إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم ولتيسير إعداد جرد شامل للإسهامات الحالية والمقبلة لكل شريك من أجل تحقيق الأهداف وخطة لتنفيذ الإسهامات".

ويعرض الجزء "أولاً" من هذه الوثيقة نتائج عملية المشاورات التي أجريت.

وأحاط المجلس التنفيذي علماً في قراره ١٧٠م ت/٣,٤,٢، الجزء أولاً، "بأن المدير العام سيعد، بالاستناد إلى الجهود المبذولة على الصعيد العالمي في هذا الصدد، استراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ وخططاً سنوية خاصة بها تعد على أساس النتائج لتنفيذ مهام التعليم للجميع، تتضمن كافة المبادرات الإقليمية، وذلك بالترابط الوثيق مع إعداد الخطط الخاصة بتنفيذ عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣-٢٠١٢)، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، وبأن المعلومات الخاصة بهذه الاستراتيجية وبخطط التنفيذ سوف تعرض على المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين بعد المائة".

ويعرض الجزء "ثانياً" من هذه الوثيقة استراتيجية اليونسكو بشأن التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

أما الجزء "ثالثاً" من الوثيقة، فيعرض خطط التنفيذ الخاصة بالاستراتيجية المعروضة في الجزء الثاني.

القرار المقترح: الفقرة ٩٧.

الخلفية

١ – تقدم هذه الوثيقة إلى المجلس التنفيذي وفقاً للقرار ١٧٠م ت/٣,٤,٢، الجزء أولاً، الذي طُلب فيه من المدير العام "القيام بمشاورات مع كافة الأطراف المعنية الرئيسية من أجل تحقيق المزيد من الوضوح والتماسك والاعتراف المتبادل فيما يتعلق بأدوارها ومسؤولياتها المحددة في إطار عمل داكار، سعياً إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم ولتيسير إعداد جرد شامل للإسهامات الحالية والمقبلة لكل شريك من أجل تحقيق الأهداف وخطة لتنفيذ الإسهامات". وبالإضافة إلى ذلك، أحاط المجلس التنفيذي علماً بأن المدير العام سيعد، "بالاستناد إلى الجهود المبذولة على الصعيد العالمي في هذا الصدد، استراتيجية للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥ وخططاً سنوية خاصة بها تعد على أساس النتائج لتنفيذ مهام التعليم للجميع، تتضمن كافة المبادرات الإقليمية، وذلك بالترابط الوثيق مع إعداد الخطط الخاصة بتنفيذ عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢)، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥–٢٠١٤)".

٢ – وتمشياً مع القرار المشار إليه أعلاه، ومتابعة للاستعراض الاستراتيجي الذي ينص عليه، أنشأ المدير العام عدة أفرقة عمل خاص، كُلف فريقان منها على التوالي بمهام إجراء عملية جرد عالمي وإعداد استراتيجية لليونسكو بشأن التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥ وخططاً تنفيذية سنوية تعد على أساس النتائج من أجل التعليم للجميع.

٣ – وفيما يخص القرار ١٧٠م ت/٨,٤ المتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في الإعلان بشأن الألفية، ولا سيما الفقرة ٤ من القرار التي تنص على أن المجلس التنفيذي "يدعو المدير العام إلى أن يشذّب رده على التقرير على ضوء العمل الجاري في إطار الاستعراض الاستراتيجي لإسهام اليونسكو في أنشطة التعليم للجميع، وأن يدرج رده المنقح في العرض الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين بعد المائة بشأن الاستعراض الاستراتيجي المذكور"، فإنه يسترعي الانتباه هنا إلى الوثيقة ١٧١م ت/٣٨، الملحق، صفحة ٥٢، حيث يعرض جدول عن تنفيذ تقرير وحدة التفتيش المشتركة. ويبين هذا الجدول أن المدير العام قد شذّب بالفعل رده على التقرير وأن عملية التنفيذ جارية في الوقت الحاضر. وقد شكل تقرير وحدة التفتيش المشتركة نقطة مرجعية هامة بالنسبة لإعداد الوثيقة ١٧١م ت/٨ التي تُراعى فيها المراجعات الملخصة في الجدول الوارد في ملحق الوثيقة ١٧١م ت/٣٨.

أولاً – عملية جرد عالمي لأدوار وإسهامات الشركاء في مجال التعليم للجميع

غرض الجرد العالمي ونطاقه وعملية تنفيذه

٤ – واستجابة لطلب المجلس التنفيذي في قراره ١٧٠م ت/٣,٤,٢، الجزء أولاً، سعت اليونسكو إلى الحصول على معلومات من مجموعة واسعة من الشركاء في مجال التعليم للجميع تضم الوكالات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية ومنظمات المجتمع المدني وبعض البلدان النامية. وتلقت المنظمة ردوداً من عدة شركاء رئيسيين في مجال التعليم للجميع، بما في ذلك البنك الدولي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحملة العالمية للتعليم للجميع وعدة وكالات مانحة، فضلاً عن عدد من الدول الأعضاء.

ونُظم اجتماع لعدد من الشركاء في المقر في يومي ٢٤ و٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ سعياً للحصول على مزيد من الإسهامات والأفكار.

٥ – وأجريت هذه المشاورة المبكّرة بهدف الحصول على معلومات من الشركاء في مجال التعليم للجميع بشأن المجالات الأربعة التالية: (أ) رؤية واستراتيجية كل شريك في مجال معالجة أهداف التعليم للجميع، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية؛ (ب) الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم للجميع، مع بيان توزيعها بحسب الموضوعات والمناطق الجغرافية؛ (جـ) تقييم الشركاء للجهود العالمية المبذولة منذ منتدى داكار وحتى الآن، بما في ذلك المنجزات ومجالات التداخل والإهمال والخلاف؛ (د) طريقة تحقيق تعاون فعال، بما في ذلك تقييم شتى الآليات القائمة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والتي تتضمن أنشطة طليعية في مجال التعليم للجميع، مع اقتراحات تتعلق بالتحسينات.

٦ – وأظهرت العملية رغبة شركاء التعليم للجميع المنخرطين في هذه المشاورة في العمل جنباً إلى جنب مع اليونسكو لأداء هذه المهمة. وقد وافقوا على أن هذه العملية ينبغي اعتبارها مشاورة مستمرة ستجري مواصلتها في الفترة المقبلة لتحقيق قدر أكبر من التماسك وللتوصل إلى رؤية مشتركة بين جميع الشركاء في مجال التعليم للجميع.

٧ – ويقدم النص التالي تقريراً مرحلياً عن المشاورات التي أجريت حتى الآن. وتشير هذه الدلالات الأولية المستمدة من عملية الجرد العالمي إلى عدة استنتاجات رئيسية تُعرض خطوطها العامة أدناه. ومن الجدير بالذكر أن هذه الاستنتاجات تتمشى إلى حد كبير مع تصورات اليونسكو الخاصة النابعة من الاستعراض الاستراتيجي للتعليم للجميع، على الرغم من أن اليونسكو ليست متفقة تماماً مع جميع الآراء ووجهات النظر المعرب عنها.

بعض النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها المشاورة الأولية

٨ – الاعتراف بالتعليم للجميع بوصفه أولوية دولية: اتفق الشركاء الذين أسهموا في المشاورة على وجود حاجة ملحة لتعبئة المجتمع الدولي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. ويتفق هؤلاء الشركاء مع وجهة النظر القائلة بأن التعليم للجميع يعتبر قضية من القضايا الأساسية للتنمية، بمعنى أنه ينبغي الاعتراف به كعامل أساسي في تنمية القدرات البشرية وفي القضاء على الفقر، وبضرورته لتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز المشاركة المدنية، وللتنمية الشخصية. وهم يرون أنه يتعين النهوض بالتعليم بوصفه حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، ومساهمة أساسية في تحقيق الأمن العالمي من خلال إشاعة قدر أكبر من التسامح وإقامة مجتمعات مستقرة، وتشجيع الحوار بين الثقافات.

٩ – ويرى هؤلاء الشركاء في مجال التعليم للجميع، أنه ينبغي إذن أن يصبح التعليم للجميع موضوعاً رئيسياً للمناقشات على المستويات الدولية؛ وهم يعتقدون بوجه خاص أنه ينبغي أن يتوافر قدر أكبر من التآزر بين العمليات الرامية إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. واتفقوا على أن الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدفان المتعلقان بالتعليم (الهدفان ٢ و ٣) لن تتحقق إن لم يتم الوفاء بالالتزامات الأوسع نطاقاً الواردة في إطار عمل داكار. كما اتفقوا على أن هذا الأمر تترتب عليه آثار بالنسبة لليونسكو. واتفقوا بوجه خاص على أنه ينبغي لليونسكو أن تضمن أن يشكل التعليم للجميع جزءاً

لا يتجزأ من جدول أعمال التنمية الدولية، وأن يصبح بوجه خاص الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية المستدامة.

١٠- التركيز على من هم أكثر احتياجاً: كان هناك إقرار عام بين الأطراف التي أسهمت في المشاورة بأنه ينبغي زيادة تركيز حركة التعليم للجميع على مساعدة البلدان والشعوب التي يرجح أن تتخلف أكثر من غيرها في تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥. وعلى المستوى العالمي، يوصى بأن تساعد اليونسكو المجتمع الدولي على تحقيق درجة أكبر من التماسك على صعيد السياسات، وعلى توجيه جهوده وتركيزها لمنفعة من هم أكثر احتياجاً – ابتداء بأقل البلدان نمواً، وافريقيا جنوب الصحراء، ومجموعة البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان، وانتهاء بالدارسين الذين يعيشون في ظروف صعبة، مع ضمان أن تظل الأنشطة محددة على أساس قطري وملائمة لاحتياجات المجتمعات المحلية المعنية. وينبغي لليونسكو بوجه خاص أن تشجع مجموعة البلدان التسعة على أن تنهض بدور قيادي داخل حركة التعليم للجميع وأن تقيم روابط فعالة مع آليات أخرى للتعليم للجميع.

١١- تعزيز التنسيق الدولي في مجال التعليم للجميع: أوصى الشركاء في مجال التعليم للجميع الذين أسهموا في المشاورة، بالإضافة إلى ذلك، بضرورة أن تضمن اليونسكو على المستوى الدولي قيادة فعّالة لحركة التعليم للجميع. وأكدوا على أن لليونسكو دوراً واضحاً تنفرد به بين سائر وكالات الأمم المتحدة، في تنسيق مبادرة التعليم للجميع على المستوى الدولي؛ وضمان التكامل والاتساق فيما بين الجهات المانحة، والتوافق مع الأهداف القطرية واستدامة الجهود؛ وإدراج التعليم في البرامج الإنمائية الخاصة بقطاعات أخرى. واتفقوا على أنه ينبغي لليونسكو أيضاً أن تواصل الدعوة إلى اتباع نهج قطاعي شمولي إزاء التعليم يتعدى التعليم الأساسي للوفاء بما للبلدان من احتياجات واسعة على مستوى الموارد، ولدعم تحليل الاتجاهات والتحديات لأغراض رسم السياسات.

١٢- وبيّنت هذه المشاورة بالتالي وجود اتفاق على ضرورة أن تعزز اليونسكو دورها في مجال "تنسيق العمل بين الشركاء في مجال التعليم للجميع والإبقاء على زخم نشاطهم التعاوني" على نحو ما ورد في خطة عمل داكار (الفقرة ١٩). وأن الحفاظ على قاعدة بيانات عن الجهود التي يبذلها الشركاء في مجال التعليم للجميع واستيفاءها باستمرار هو أمر أساسي لتوثيق العملية الجارية لإعداد الاستراتيجية وتوفير الأساس اللازم لزيادة التكامل بين الجهود. كما أوصى الشركاء الذين أسهموا في المشاورة بتحضير اجتماعات الفريق الرفيع المستوى بمزيد من التركيز، وبإقامة روابط فعلية وتحقيق التآزر فيما بين فريق العمل المعني بالتعليم للجميع، والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، والتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع. وأوصى عدة شركاء بأن يبدي الفريق الرفيع المستوى في بياناته موقفاً قويا قائما على التفاوض، من شأنه أن يشجع الوزراء ورؤساء الدول المعنيين على الانضمام إلى الحركة. وفي هذا الصدد، رأى بعضهم أيضاً أن بإمكان فريق المعاونين الرفيع المستوى أن يؤدي دوراً أكثر فعالية في تحضير أعمال الفريق الرفيع المستوى. وإضافة إلى ذلك، أوصى عدة شركاء أيضاً بالقيام بما يلي: ضمان متابعة فعالة لبيان الفريق الرفيع المستوى وتقديم تقرير عنه في الدورة اللاحقة؛ النظر في زيادة عدد أعضاء الفريق العامل المعني بالتعليم للجميع لإتاحة إمكانية إجراء مبادلات وحوار أكثر تعمقاً في المسائل الموضوعية؛ اضطلاع مجموعة البلدان التسعة أيضا بدورٍ أساسي من خلال ضمان تمثيل على مستوى أعلى للوكالات والمنظمات الرئيسية. ومن الموصى به أيضاً أن تسهم اليونسكو في تحسين فعالية المشروعات الطليعية التسعة في مجال التعليم للجميع كوسيلة

لتركيز الطاقات الجماعية على جوانب محددة من جدول أعمال التعليم للجميع. وبالمثل، ارتئي أنه ينبغي أيضاً الاهتمام بالروابط بين مختلف مستويات التعاون – المستوى الوطني والإقليمي والدولي – إذا ما أريد تأمين الدعم المتبادل واستحداث عملية تآزر إيجابي بين هذه المستويات. ويرى بعض الشركاء أنه ينبغي لليونسكو أن تقدم المزيد من الدعم لمبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات من أجل تعزيز دورها التنسيقي في مجال دعم الجهود المبذولة على المستوى القطري.

١٣- إلقاء الضوء على ثغرات التنفيذ الرئيسية: رأى جميع الشركاء الذين استشيروا أنه على الرغم من أن جزءاً كبيراً من جدول أعمال التعليم للجميع، بما في ذلك بعض الأهداف الفردية (مثل التعليم الابتدائي أو التكافؤ بين الجنسين)، يتولى تنفيذه الشركاء في مجال التعليم للجميع، فإنه لا تزال هناك بعض الثغرات الجلية التي تؤثر على تنفيذ التعليم للجميع على جميع المستويات ولا سيما على المستوى القطري. وأوصوا من ثم بأن تضطلع اليونسكو بالدور الرئيسي في عملية جرد عمل الشركاء (تحديد "من يفعل ماذا" والوقوف على الثغرات)، وبأن تسهم في تحديد وإبراز الثغرات التي تعوق تحقيق أهداف التعليم للجميع على المستوى العالمي والإقليمي والقطري – ولا سيما أوجه النقص فيما يخص السياسة العامة، والبيانات، والتمويل، والقدرات، وأنشطة الترويج (انظر الجدول ٢).

١٤- رصد وتحليل الاتجاهات في مجال التعليم للجميع: أشار جميع الشركاء في ردودهم إلى أنه لا تتوافر حتى الآن بيانات جيدة ومؤاتية بالقدر الكافي عن الاتجاهات الراهنة. وتقع على عاتق البلدان المسؤولية الرئيسية عن تقديم البيانات، ولكنها كثيراً ما تفتقر إلى الموارد والخبرات اللازمة، ومن هنا أهمية عمل معهد اليونسكو للإحصاء في مجالي بناء القدرات وإسداء المشورة التقنية. وطلب الشركاء من اليونسكو أن تواصل لا بل أن تعزز، عن طريق معهد اليونسكو للإحصاء، جهودها الرامية إلى رصد التقدم المحرز وتقديم تقارير في هذا الصدد على جميع المستويات، مع بيان ما ينبغي تحقيقه لتدارك النقص في البيانات وتيسير رسم سياسات منسقة والوصول إلى توافق في الآراء من أجل مساعدة البلدان على إيجاد استجابات شمولية وتشجيع أطراف أخرى على متابعة الاتجاهات والتحديات التي تطرأ في مجال التعليم للجميع. وترحب اليونسكو من جانبها بأنه تم الإقرار بأهمية توافر بيانات جيدة وفي الوقت المناسب وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم المزيد من الدعم لمعهد اليونسكو للإحصاء لتمكينه من تعزيز جهوده.

١٥- تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة وزيادة التمويل لأغراض التعليم للجميع: أبدى جيمع الشركاء في مجال التعليم للجميع الذين أسهموا في المشاورة، اهتمامهم بزيادة وتنسيق المساعدات الموجهة إلى التعليم، ولا سيما على المستوى القطري. وأوصوا بوجه خاص بأن يدمج التعليم للجميع على نحو أوثق وأكثر انتظاماً في الأطر الإنمائية القائمة مثل الدراسات الاستراتيجية للحد من الفقر، والنهوج القطاعية الشاملة، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكدوا أيضاً على ضرورة أن تهيمن النهوج القطاعية الشاملة وآليات دعم الميزانية بصورة متزايدة على تقديم المساعدة إلى البلدان. وفي ظل هذه الظروف، أوصوا بأن تقوم اليونسكو، لدى تشجيع التزام الجهات المانحة بالعمليات القطرية، بمساءلة الشركاء المعنيين في مجال التعليم للجميع، بأن تطلب منهم زيادة مواءمة وتنسيق سياسات المعونة التي يتبعونها، وبوجه خاص فيما يتعلق بمبادرة المسار السريع في مجال التعليم للجميع، وزيادة حجم المساعدة المقدمة إلى التعليم وتحسين مواءمتها (وعلى وجه التحديد، تخصيص جزء أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى التعليم

بوجه عام والتعليم الابتدائي بوجه خاص). وفي هذا الصدد، أقر جميع الشركاء في ردودهم بأن التنسيق على المستوى القطري شرط أساسي لتحقيق استراتيجية متماسكة.

١٦- وفيما يخص فعالية المعونة واتساقها، رأى الشركاء أن مبادرة المسار السريع في مجال التعليم للجميع تشكل بوجه عام إطاراً واعداً لتخصيص المعونة وفقاً للأداء، وهي تقرّب بين الجهات المانحة والحكومات، على المستويين الوطني والدولي، من أجل تنسيق إجراءات الجهات المانحة وتحسين التمويل المقدم إلى التعليم. وجرى أيضاً الإقرار بأن هذه المبادرة تعني الآن عدداً أكبر من المرشحين. ورأى بعض الشركاء مع ذلك ضرورة تحسين تنسيق هذه المبادرة مع غيرها من المبادرات، لكي تدعم مبادرة المسار السريع بصورة مجدية المبادرات الأخرى في هذا الصدد، ومنها مثلاً مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. وارتئي أنه ينبغي لليونسكو أن تشجع ذلك من خلال مشاركتها في مبادرة المسار السريع.

١٧- تعزيز الترويج للتعليم للجميع: يرى الشركاء في مجال التعليم للجميع الذين استشيروا بشأن عملية الجرد العالمي، بصورة عامة، أن التعليم للجميع يعاني من نقص في الترويج. وأوصوا بأن تضطلع اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة والمروجة الرئيسية للتعليم للجميع، بمهمتي الاتصال والترويج بالاستناد إلى الشواهد. وأوصوا بناء على ذلك بأن تعد اليونسكو استراتيجية للاتصالات ترمي إلى ضمان إبراز مكانة التعليم للجميع والترويج الإعلامي له، ولا سيما على مستوى اجتماعات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع والاجتماعات الوزارية التي ترعاها اليونسكو، بل وكذلك على مستوى الاجتماعات الأخرى التي تنظمها سائر وكالات الأمم المتحدة، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة البلدان الثمانية، ولجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعلى مستوى عامة الجمهور.

١٨- توسيع نطاق شراكات التعليم للجميع: يرى الشركاء الذين استشيروا بوجه عام ضرورة أن يعترف جميع الشركاء بقوة بأن التعليم للجميع يمثل "جهداً جماعياً" ينطوي على "المساءلة المشتركة". وينظرون أيضا إلى التعليم للجميع بوصفه حركة للأطراف المعنية المتعددة ينبغي لها أن تظل مفتوحة أمام إسهامات تجديدية نابعة من شركاء جدد. وأكد الشركاء أن اليونسكو لا يمكنها العمل بمفردها وأنها بحاجة إلى الاعتماد على جميع شركائها في مجال التعليم للجميع، أي الحكومات وسائر وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل الوفاء بالمجموعة الكاملة من الالتزامات المتعلقة بالتعليم للجميع. ولا غنى عن هؤلاء الشركاء، ولا سيما للتأثير على جدول أعمال التنمية على جميع المستويات، وضمان تقديم الدعم إلى التعليم للجميع، والحصول على الإرادة السياسية والجهود الجماعية. وإضافة إلى ذلك أوصى عدد من الشركاء بأنه ينبغي لليونسكو والوكالات الشريكة لها توسيع نطاق قاعدة الدعم المقدم إلى التعليم للجميع، والقيام، على سبيل المثال، بإشراك القطاع الخاص على جميع المستويات. وتعد هذه المشاركة الموسعة أساسية لوضع نظم تنفيذ بديلة من شأنها إتاحة التعليم لكثير من الأشخاص الذين يتعذر الوصول إليهم.

المرحلة المقبلة

١٩- تشكل النتائج والتوصيات الآنفة الذكر إحدى الخطوات الأولية على طريق عملية سيجري التوسع بها وتعميقها في غضون الأشهر المقبلة ومايليها، مع مراعاة المجموعة الكاملة من الشركاء في مجال التعليم للجميع (انظر الجدول ١). وفي الواقع ينبغي الإقرار بأن هذه العملية تمثل ضرورة مستمرة.

٢٠- ولهذه النتائج والتوصيات الآنفة الذكر صلة مباشرة بتعريف دور اليونسكو في السنوات المقبلة. واستناداً إلى هذه النتائج والتوصيات، أعدت استراتيجية اليونسكو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ (الجزء الثاني أدناه).

الجدول ١: الشركاء في مجال التعليم للجميع

فئة الشركاء/الأطراف المعنية		الأمثلة	الأدوار الرئيسية
الحكومات الوطنية			إطار سياسات التعليم للجميع والتخطيط له وتمويله وتنفيذه، وتعزيز الحوار والتعاون، والرصد، والبحث
وكالات المساعدة	الجهات المانحة	الجهات الممولة الثنائية والمتعددة الأطراف	دعم الميزانية، ودعم القطاع، والبرامج والمشروعات، والحوار بشأن السياسات، والبحث
	المقرضون	البنك الدولي والبنوك الإنمائية المحلية	دعم البرنامج والميزانية، والحوار بشأن السياسات، وتنسيق المبادرات، والبحث
منظمات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات غير الحكومية والنقابات		منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وفروع المنظمات الدولية غير الحكومية المستقرة محليا	الترويج، وتقديم الخدمات، والحوار بشأن السياسات
منظمات المجتمع المدني الدولية والمنظمات غير الحكومية والنقابات		الحملة العالمية من أجل التعليم، وهيئة ActionAid، ومنظمة إنقاذ الطفولة، والمسيرة العالمية، الخ.	الترويج، وممارسة الضغط، وجمع الأموال، وبناء القدرات، والرصد
القطاع الخاص		المشروعات وشبكات الأعمال	التمويل والمساعدة التقنية
الوكالات المتعددة الأطراف	تجميع محدد	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	الرصد والمساعدة التقنية
	المستوى الدولي (حوار بشأن السياسات، وتمويل)	اليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، وما إلى ذلك	دعم البرنامج والمشروعات، وبناء القدرات، والرصد، والتنسيق، والترويج، والبحث
	المستوى الدولي (حوار بشأن السياسات)	اليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية، وما إلى ذلك.	بناء القدرات، والرصد، والتنسيق، والترويج، والبحث

الجدول ٢: ثغرات تنفيذ التعليم للجميع

	التقدم المحرز	التحديات
التمويل	التزامات على مستوى عال في إطار بعض ميزانيات المعونة الثنائية تركز مبادرة المسار السريع على تقديم الدعم إلى البلدان التي لديها احتياجات كبيرة (٤٠ بلداً في منتصف عام ٢٠٠٥) تتيح المبادرة الفرصة لتحقيق اتساق أكبر بين وكالات التمويل المبادرة بوصفها منتدى لإزالة أوجه التباين القائمة بين المعونة والأداء	عدم كفاية التمويل اللازم للوفاء باحتياجات التعليم للجميع تنسيق ومواءمة أفضل بين المولين والجهات المتعددة الأطراف على المستوى القطري توجيه الاهتمام لنوعية خطط التعليم للجميع
التعاون	مزيد من المنتديات الدولية الفعالة مثل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، وفريق العمل المعني بالتعليم للجميع، ومبادرات الأمم المتحدة لتعليم البنات؛ مزيد من الإجراءات المشتركة المتسقة فيما يخص التخطيط وإعداد التقارير مزيد من الحوار المفتوح بين الحكومات والمجتمع المدني	ضرورة تدعيم الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، وتعزيز مكانته وتأثيره ضرورة تقليص التداخل في المساعدة التقنية المقدمة من الجهات المانحة والسياسات والبرامج القائمة في إطار الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف ضرورة خفض تكاليف المعاملات عن طريق اعتماد إجراءات مشتركة ضرورة دمج الاستراتيجيات التعليمية في صلب دراسات استراتيجية الحد من الفقر على نحو أقوى ضرورة دمج أطر التخطيط (إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ودراسات استراتيجية الحد من الفقر، والتعليم للجميع) في التخطيط للتعليم على المستوى الوطني
الرصد	يعتمد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع على بيانات وتحليلات معهد اليونسكو للإحصاء ويقدم أداة عالية الجودة للرصد السنوي أصداء رسائل التعليم في تقارير التنمية البشرية	لا تزال الإحصاءات المتعلقة بالتعليم للجميع غير حديثة بالقدر الكافي تحسين عملية رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالتعليم وبالمساواة بين الجنسين
التنسيق	عقد اجتماعات منتظمة بين الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع وفريق العمل المعني بالتعليم للجميع	ضرورة توثيق الروابط بين فريق العمل المعني بالتعليم للجميع والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع وضرورة أن تكون اليونسكو أكثر نشاطاً في هذا المجال بوصفها الوكالة العالمية الرائدة المعنية بتنسيق التعليم للجميع
الترويج	الترويج للتعليم للجميع في عدد متزايد من المنتديات. ومشاركة طائفة واسعة من الأطراف المعنية	ضرورة الاعتراف بالتعليم للجميع كمحور أساسي في جدول أعمال التنمية الدولية ضرورة إعداد استراتيجية للترويج للتعليم للجميع

ثانياً – استراتيجية اليونسكو في مجال التعليم للجميع لفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥

الخلفية

٢١– بيّنت التقارير العالمية الثلاثة الأولى عن رصد التعليم للجميع (٢٠٠٢، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٢٠٠٥) أن العالم ليس في سبيله إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥، ما لم تُبذل جهود كبيرة لتعديل الاتجاهات السائدة حاليا[1]. وحيث أن هدفين من أهداف التعليم للجميع هما أيضاً من الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ذلك يعني أيضا أن العالم في الوقت الحالي ليس في سبيله إلى تحقيق برنامج العمل الإنمائي الموسع الذي وضعه.

٢٢– ويتمثل الغرض الرئيسي لاستراتيجية اليونسكو في مجال التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥ في عرض استجابة المنظمة لهذا التحدي، وذلك بالاستناد إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي للتعليم للجميع وعملية الجرد العالمي الجارية، بغية التعجيل بإحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الستة للتعليم للجميع بحلول ٢٠١٥. وتستند هذه الاستجابة إلى الأهداف الاستراتيجية التي تنص عليها استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (الوثيقة م/٤)، كما أنها توفر الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل القادمة (٢٠٠٨–٢٠١٣). وتسترشد هذه الاستجابة في أساسها بالمبادئ التوجيهية الثلاثة وهي: الإنصاف والجودة والتملّك، والتي تم تعريفها في الاستعراض الاستراتيجي للتعليم للجميع (الوثيقة ١٧٠م ت/٨، الفقرة ٨٧). وقد تم بالفعل الاسترشاد بهذه المبادئ الثلاثة لدى اختيار الأنشطة المتعلقة بالتعليم للجميع للعامين ٢٠٠٦–٢٠٠٧ (انظر مشروع الوثيقة ٣٣م/٥)، ولا سيما المبادرات الأساسية الثلاث الخاصة بمحو الأمية، وتدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء، وفيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم.

٢٣– وتدرك اليونسكو، عندما تضع استراتيجية تغطي فترة تمتد عشرة أعوام، التحديات والقيود التي ينطوي عليها مثل هذا النشاط، سواء فيما يتعلق بقابلية التنبؤ أو الإدارة البرنامجية أو تحديد النتائج أو التدخلات غير القابلة للقياس أو أهداف التعليم للجميع التي لا يمكن قياسها، فضلاً عن الطابع المعيّن لكل بلد من البلدان (انظر الباب الثالث). ومن ثم، فقد تم وضع هذه الوثيقة بوصفها وثيقة حية ينبغي استعراضها بصورة دورية بالتشاور مع الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو والشركاء المعنيين بمجال التعليم للجميع.

٢٤– وتشمل هذه الاستراتيجية خمسة أهداف أساسية لليونسكو، فهي ترمي إلى:

(١) أن يتم استخدامها كوثيقة مرجعية موثوقة في الأجل الطويل، وإطار مرن يمكن تكييفه عند الضرورة، وذلك للاستجابة للظروف والقدرات المتغيرة، والبيئة الدولية سريعة التجدد؛

(١) انظر أيضا تقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة بشأن "تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع الوارد في إعلان الألفية: التحديات الجديدة للتعاون الإنمائي" (JIU/REP/2003/5)، جنيف، ٢٠٠٣، فقرة ١٦.

(٢) تعزيز دور اليونسكو العالمي فيما يخص "تنسيق العمل بين الشركاء في مجال التعليم للجميع والإبقاء على زخم نشاطهم التعاوني"، عن طريق تحسين مستويات التنسيق بين كافة الأطراف المعنية بالتعليم وفقاً لفهم مشترك للمهام الواجب الاضطلاع بها (انظر الجزء الأول)؛

(٣) تعزيز دور اليونسكو على الصعيد القطري، وذلك بوصفها منسقا ووسيطا أمينا فيما يخص كافة الشركاء المعنيين بالتعليم للجميع (الحكومات والجهات المانحة والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني وغير ذلك) وباعتبار أنها توفر المساعدة التقنية والدعم في المجالات الرئيسية، استناداً إلى شبكات من الخبرات التي تتسم باللامركزية بما في ذلك المقر ومعاهد التربية والمكاتب الإقليمية للتربية والمكاتب الميدانية الجامعة والقطرية؛

(٤) التعجيل بإجراء التغييرات في توجيه أهداف التعليم للجميع نحو مجالات برنامجية استراتيجية حيث سلمت اليونسكو بخبراتها وميزتها النسبية وحددت دوائر لتعزيز الأنشطة والدعم، مع التركيز بصورة خاصة على محو الأمية وتدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء وفيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم والجودة؛

(٥) توفير إطار إداري ملائم يقوم على النتائج فيما يتعلق بمهام اليونسكو وأهدافها المحددة زمنياً، كما يرد بالتفصيل في الخطط التنفيذية (الجزء الثالث).

٢٥- تتركب الاستراتيجية، وما يقترن بها من الخطط التنفيذية المنصوص عليها في الجزء الثالث، من قسمين رئيسيين هما:

- القسم ألف: المهام الرئيسية التي يتعين أن تضطلع بها اليونسكو في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛
- القسم باء: الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي يتعين أن تسعى اليونسكو إلى بلوغها في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.

ألف - المهام الرئيسية التي يتعين أن تضطلع بها اليونسكو في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

٢٦- على ضوء النتائج والتوصيات التي أسفر عنها كل من الاستعراض الاستراتيجي للتعليم للجميع، والتوصيات التي أصدرها الفريق رفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع في برازيليا و"عملية الجرد العالمية" التي تم إطلاقها، تبينت بمزيد من الوضوح المهام الرئيسية التي يتعين أن تؤديها اليونسكو للمساعدة على بلوغ أهداف التعليم للجميع، وذلك سواء بوصفها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في التربية أو المنسّق القيادي للشركاء المعنيين بالتعليم للجميع. وبالتالي، فإن اليونسكو ستركز جهودها على وظائف التعليم للجميع الاستراتيجية الرئيسية التالية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، وذلك بالاضطلاع بما يلي:

- دور المنسق القيادي للشركاء المعنيين بالتعليم للجميع والعامل الحفّاز للتعاون فيما بينهم، عن طريق تعزيز الالتزام المستدام المستند إلى قاعدة عريضة، والأنشطة والحوار بين جميع شركاء التعليم للجميع، ورفع مستوى التنسيق والتعاون على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛

- رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع عن طريق بذل الجهود المستمرة لتحديد وتحليل الفجوات والتحديات الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف التعليم للجميع، ومساءلة شركاء التعليم للجميع عند الاقتضاء؛

- النصير العالمي للتعليم للجميع عن طريق تعبئة التأييد والتوعية والتملك في مجال التعليم للجميع، وذلك بالتعاون الوثيق مع مختلف البلدان والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والدوائر الجامعية، وعن طريق الدعوة إلى حشد المزيد من الموارد لأغراض التعليم للجميع، على أن تكون مستدامة وقابلة للتقدير المسبق ومحددة الأهداف، ولا سيما لصالح البلدان والمجموعات السكانية التي هي في أمس الحاجة إلى المساعدة لبلوغ أهداف التعليم للجميع؛

- الترويج للتعليم جيد النوعية في كافة أبعاده حيث أنه عنصر من العناصر الرئيسية للتنمية الشخصية وصحة ورفاهة الأفراد وبُعد مهم من أبعاد تنمية الموارد البشرية على الصعيد الوطني وعامل حيوي من عوامل المساهمة في تحقيق السلام وحقوق الإنسان والتسامح والتفاهم فيما بين الثقافات والتنمية المستدامة؛

- دور الهيئة التقنينية في مجال التعليم التي تساعد المجتمع الدولي ومختلف البلدان، فيما تبذله من جهود في ضمان الحق في التعليم – الذي يشكّل الدعامة التقنينية للتعليم للجميع – وتخطي الحواجز التي تعوق التمتع بهذا الحق، ولا سيما لصالح الفئات المهمشة والمحرومة، مع السهر بوجه خاص على تعزيز وضع البرامج والتشريعات الوطنية الشاملة والاندماجية؛

- مختبر للأفكار ومركز لتبادل المعلومات عن التعليم للجميع بما يولّد البيانات والتحليلات بشأن الاتجاهات والتحديات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في هذا المضمار، وذلك لتشجيع تبادل المعلومات والحوار بشأن السياسات القائمة على البراهين بين الشركاء في ميدان التعليم للجميع؛

- الجهة الفاعلة لبناء القدرات في الدول الأعضاء لأغراض التعليم للجميع، مع الاهتمام على وجه الخصوص بتحسين القدرات فيما يتعلق بصياغة وإدارة وتقييم خطط قطاع التعليم التي تتصل بأهداف التعليم للجميع، وفيما يتعلق بتقوية نوعية واستدامة النظم والمؤسسات التعليمية من خلال توفير الدعم للقطاعات الفرعية الأساسية (أي التعليم الثانوي والتعليم والتدريب في الميدان التقني والمهني والتعليم العالي)، وللعاملين في مجال التعليم (أي توفير الدعم لأوضاع المعلمين وتدريبهم)، والمبادرات الأساسية الثلاث فيما يخص محو الأمية، وتدريب المعلمين، وفيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم.

٢٧- إن هذه الوظائف لها تبعات على الصعيد الدولي. ففي الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، ستسعى اليونسكو إلى ضمان التسليم بأن التعليم للجميع إنما يمثل جزءا لا يتجزأ من الشواغل وبرامج العمل واسعة النطاق، على الصعيدين العالمي والإقليمي، والاعتراف التام بأنه من العناصر الرئيسية في الأجندة الإنمائية الدولية، ولا سيما بوصفه يمثل مساهمة رئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولن يتم تحقيق الأهداف

الإنمائية المتفق عليها دولياً، مثل الأهداف الإنمائية للألفيّة، ما لم يتم الوفاء بأهداف التعليم للجميع. ومن ثم، فإن اليونسكو ستعمل بالتعاون مع كافة الشركاء حتى يتم التسليم تماما بأهداف التعليم للجميع بوصفها قضية من القضايا الإنمائية الرئيسية، يتعين دمجها بالكامل في الأطر الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر، وتعزيز دعمها من خلال زيادة تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية لقطاع التعليم. وستقوم اليونسكو بالترويج في كافة المنتديات الدولية الملائمة لكي يتم التسليم بأن التعليم للجميع إنما هو من المكونات الرئيسية للأجندة الدولية، ابتداءً من آليات منظومة الأمم المتحدة مثل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وحتى مجموعة الثماني دول ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واللجنة الإنمائية التابعة للبنك الدولي/صندوق النقد الدولي. وفضلا عن ذلك، فإن اليونسكو ستعمل على تسهيل التنسيق بين الجهات المانحة في ميدان التعليم للجميع وتفعيل المساعدة في هذا الصدد، ولا سيما عن طريق إسداء المشورة وتوفير الدعم لمبادرة التمويل السريع للتعليم للجميع وأطر التمويل المشابهة.

٢٨- ويقتضي الأمر أيضاً أن يتم تطبيق هذه الوظائف على نحو استراتيجي، بالتركيز على البلدان التي تواجه تحديات ضخمة في الوفاء بتعهداتها فيما يتعلق بالتعليم للجميع. ومن أجل تقديم المزيد من الدلائل على أوجه النقص في المجالات الرئيسية لتحقيق التعليم للجميع، ولا سيما فيما يخص الإسقاطات حتى عام ٢٠١٥، فإن اليونسكو طلبت إجراء دراسة إحصائية وتحليل في هذا الصدد، مع التركيز بوجه خاص على قضايا محو الأمية وإزالة أوجه الفوارق بين الجنسين وتحقيق أهداف التعليم الابتدائي الشامل. وفي الوقت الذي ستعرض فيه الدراسة الكاملة على المجلس التنفيذي بوصفها وثيقة إعلامية، فإن ملخصاً مبدئياً لبعض النتائج الرئيسية سيساعد على بيان مدى ملاءمة اختيارات اليونسكو الاستراتيجية. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج الكلية على الصعيد الإقليمي قد تشمل أوجه تفاوت كبيرة بين مختلف البلدان.

٢٩- وتفيد البيانات المتاحة أنه لكي يتحقق هدف التعليم الابتدائي الشامل بحلول ٢٠١٥، يتعين على بلدان افريقيا جنوب الصحراء أن تزيد عدد الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس بأكثر من الضعف. ويقتضي ذلك أن تتضاعف الجهود التي بُذلت فيما مضى (١٩٠٠-٢٠٠٠) بنسبة ٢,٥، مما يعني زيادة متوسط المعدلات السنوية بنحو ٥ مليون مكانا في المدارس. وفي حالة دول جنوب وغرب آسيا والدول العربية، ينبغي أن تتضاعف معدلات الالتحاق الحالية بنسبة ١,٥ لتحقيق التعليم الابتدائي الشامل بحلول ٢٠١٥. ويقتضي ذلك زيادة سنوية لعدد الملتحقين تبلغ ٤,٩ مليون بالنسبة لدول جنوب وغرب آسيا ومليوناً واحداً بالنسبة للدول العربية. وفيما يتعلق بالجهود التي يتعين القيام بذلها لبلوغ هذا الهدف، فإن من الضروري للدول العربية مضاعفة جهودها السابقة مرتين، في حين ينبغي لدول جنوب وغرب آسيا مضاعفة جهودها السابقة ١,٦ مرة. وتجدر الإشارة إلى أن هاتين المنطقتين تمثلان ما يقرب من ثلاثة أرباع عدد الأطفال غير المقيدين بالمدارس الذي يبلغ مائة وثلاثة ملايين طفل: افريقيا جنوب الصحراء (٤٠,٣ مليون) وجنوب وغرب آسيا (٣٥,٩ مليون).

٣٠- ولبلوغ هدف محو الأمية الذي تم وضعه في داكار، فإن من الواجب أن يزداد عدد الكبار غير الأميين سنويا ليصل إلى ٩٣,٥ مليون أو إلى زيادة كلية تبلغ ١,٤ مليار، مما يساوي زيادة تبلغ ٤٢ في المائة من المستويات الحالية. وبالمقارنة مع التقدم المحرز حتى الآن خلال العقد الماضي، فإن من الضروري زيادة

الجهد السابق ١,٣ مرة. أما التحديات التي تواجهها الدول العربية ودول افريقيا جنوب الصحراء ودول غرب آسيا فهي من الخطورة بحيث ينبغي زيادة الجهود السابقة مرتين تقريباً.

٣١- ومن الواجب توجيه اهتمام خاص إلى البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان (E-9) والتي تمثل نسبة الكبار الأميين فيها ٧٠ في المائة من مجموعهم في العالم. وبينما يمكن للبرازيل والصين واندونيسيا والمكسيك الوفاء بهدف داكار لمحو الأمية بواسطة الإبقاء تقريباً على نفس الجهود التي بُذلت خلال العقد السابق، فإن الأمر يقتضي بذل المزيد من الجهود من قبل بنغلاديش وباكستان وهما البلدان اللذان ينبغي لهما زيادة استثماراتهما في هذا الصدد إلى أكثر من الضعف. وفي حالة مصر والهند، فإن الأمر يقتضي زيادة الجهود السابقة مرتين على وجه التقريب، ومن الضروري أن تزيد نيجيريا من جهودها أيضا (رغم أنه في هذه الحالة، ولأسباب عديدة، من الصعب تحديد معدل الزيادة المطلوبة على وجه التقريب).

٣٢- وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإسقاطات الإحصائية الخاصة بأهداف التعليم للجميع القابلة للقياس لا تمثّل تنبؤات؛ وإنما تشكل مؤشرات للأوضاع المحتملة إذا استمرت الاتجاهات الحالية دونما تغيير. ومع ذلك، فإن هذه الإسقاطات الإحصائية تساعد على تحديد البلدان والمناطق التي يبدو أنها ليست بسبيلها إلى بلوغ أهداف التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥ والجهود التي يتعين بذلها لتحقيق هذه الأهداف محسوبة وفقاً للزيادات السنوية المحتملة المطلوبة لبلوغ أهداف التعليم للجميع حسب الاتجاهات الحالية. وهذه البلدان هي التي تنوي اليونسكو في المقام الأول تركيز جهودها عليها خلال العشرة أعوام القادمة، وذلك على افتراض أنه قد تم الوفاء بمعايير داعمة أخرى، لاسيما فيما يتعلق بالتملّك والالتزام على الصعيد القطري. ومن ثم، فإن من الممكن أن تسترشد اليونسكو بهذه العناصر الإحصائية في خياراتها البرنامجية.

باء – أهداف اليونسكو الاستراتيجية لدعم التعليم للجميع، ٢٠٠٥-٢٠١٥

٣٣- ترمي الاستراتيجية وخطط التنفيذ إلى تعزيز جهود اليونسكو للوفاء بمهام داكار المنوطة بها. وكما يتبين بالتفصيل في الاستعراض الاستراتيجي للتعليم للجميع، فإن هناك أربعة مجالات للعمل تقع على عاتق اليونسكو، وهي:

- مساعدة البلدان في تخطيط قطاع التعليم من أجل تحقيق التعليم للجميع، ولا سيما من خلال تقديم المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات؛
- تنسيق التحالف من أجل التعليم للجميع والإبقاء على الزخم في هذا المجال؛
- القيام بدور الرائد فيما يتعلق بالمبادرات الدولية في ثلاثة ميادين ذات ميزة نسبية لليونسكو، وهي: محو الأمية وتدريب المعلمين في بلدان افريقيا جنوب الصحراء وفيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم؛
- التشجيع والمساعدة في تحسين نوعية التعليم.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك، ترمي استراتيجية اليونسكو في مجال التعليم للجميع إلى تشجيع استجابة عريضة القاعدة للفجوات التنفيذية الرئيسية التي تؤثر على التقدم نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع، كما أنها ترمي إلى تقديم مساهمات محددة من شأنها أن تساعد على سد كل فجوة من هذه الفجوات من خلال القيام بعمل محدد في هذا الصدد.

الهدف الاستراتيجي ١: *تقديم المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات لدعم التخطيط في مجال التعليم للجميع في سياق النهوج القطاعية الشاملة والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر*

٣٥- أبرزت التقارير العالمية عن رصد التعليم للجميع أهمية إدارة الشؤون والسياسات والممارسات التعليمية بالنسبة لتحسين نوعية التعليم الأساسي على مر الزمن. ويقتضي الأمر توفير الدعم لمجال التعليم للجميع عن طريق اتخاذ تعهدات سياسية قوية ووضع أطر طويلة الأجل في مجال السياسات والتشريعات، كما أنه من الضروري أن يتم ترسيخ أهداف التعليم للجميع في خطط قطاع التعليم الوطنية وغيرها من الخطط والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وستقوم اليونسكو، بالاعتماد على ما لديها من شبكات المعاهد والمكاتب الإقليمية للتربية وغيرها من الوحدات الميدانية، بتوفير المشورة والتحليل في مجال السياسات القائمة على البراهين، وضمان تبادل المعلومات والمعارف ونشرها، وتفعيل شبكات الخبرات والتعلّم. وستساعد البلدان عن طريق تشجيع الأخذ بالنهوج القطاعية الشاملة فيما يخص التعليم للجميع. وفضلاً عن ذلك، فإن اليونسكو ستروج لمزيد من دمج أهداف التعليم للجميع الستة، جميعها في الأطر والمبادرات الخاصة بالسياسات الحالية، مثل استراتيجيات الحد من الفقر (بما في ذلك دراسات استراتيجية الحد من الفقر) وعمليات التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومبادرة التمويل السريع.

٣٦- وستركز اليونسكو، في سعيها لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، على الأهداف الفرعية التالية:

(١) توفير الدعم للخطط الوطنية الفعّالة المتعلقة بقطاع التربية والتي تشمل كافة بنود أجندة التعليم للجميع، والتي يجري إدماجها في الاستراتيجيات والخطط الوطنية للحد من الفقر، ولا سيما دراسات استراتيجية الحد من الفقر

٣٧- ومن أجل ضمان نجاح السعي لبلوغ أهداف التعليم للجميع، ينبغي للبلدان أن تتملكها تملكاً كاملاً وأن تدمجها على نحو أفضل في أولوياتها القطاعية الشاملة وتعهداتها الوطنية بصفة عامة، ولا سيما استراتيجيات الحد من الفقر، مثل دراسات استراتيجية الحد من الفقر. وفضلا عن ذلك، يجب أن تشكل أهداف التعليم للجميع جزءاً لا يتجزأ من النهوج القطاعية الشاملة وأن تعكس فهما واسع النطاق للتحديات التي تطرح نفسها في كافة المستويات التعليمية وكافة الميادين – ابتداءً من عمليات الإدارة والتقييم الشاملة للنظم التعليمية وحتى أنشطة تدريب المعلمين وتجديد المناهج الدراسية وتحسين نوعية الكتب المدرسية. وستعتمد اليونسكو على ما توافر لها من خبرات في هذه المجالات، كما أنها ستعتمد بصورة خاصة على قدرات معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية ومكتب التربية الدولي لليونسكو والمكاتب الإقليمية للتربية.

٣٨- النتائج المتوقعة بحلول عام ٢٠١٥:

- إسداء المشورة في مجال السياسات الخاصة بالتخطيط للتعليم للجميع في سياق النهوج القطاعية الشاملة وضمان إدماج التعليم للجميع بصورة أفضل في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، ولا سيما دراسات استراتيجية الحد من الفقر؛

- تطوير القدرات التحليلية القائمة على البراهين لدعم التخطيط في مجال التعليم للجميع، ولا سيما بتوفير المبادئ التوجيهية بشأن التخطيط والإدارة القطاعية الشاملة في مجال التعليم للجميع، التي تغطي كافة التحديات التي تطرح نفسها في هذا الصدد وتعتمد على أفضل الممارسات؛

- تشجيع الفهم الأفضل للتحديات التي تطرح نفسها في مجال التعليم للجميع، ولا سيما فيما يتعلق بالحق في التعليم؛

- تعزيز تبادل المعلومات والمعارف بشأن السياسات الفعّالة في مجال التعليم للجميع من خلال مراكز وشبكات تبادل المعلومات؛

- دعم التخطيط في مجال التعليم للجميع لصالح البلدان المشاركة في المبادرات الثلاث الرئيسية ومبادرة التمويل السريع.

(٢) تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للتخطيط في مجال التعليم للجميع، وبخاصة في ميادين التخطيط والإدارة والإحصاءات وعمليات الرصد والتقييم، وتشجيع التعاون فيما بين الوزارات المعنية بالتعليم للجميع

٣٩- تتسم بالضعف القدرات على الصعيد القطري التي من شأنها ضمان تخطيط وإدارة وتقييم القطاعات التعليمية على نحو ملائم بحيث تعكس أهداف التعليم للجميع. ومن الضروري بذل الجهود لمساعدة البلدان على أن تتكل على أنفسها، عن طريق تعزيز قدراتها الوطنية لسد كافة الفجوات المتصلة بمجال التعليم للجميع. وإن الاحتياجات في هذا المجال ضخمة ولا يمكن لليونسكو وحدها تلبيتها كلها، إذ أن اليونسكو تركز جهودها على توفير التدريب والمعارف، مع التأكيد على بناء المؤسسات. وستواصل المعاهد الآتية: معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية، ومكتب التربية الدولي لليونسكو، ومعهد اليونسكو للتربية، ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا، ومعهد اليونسكو للإحصاء، وكذلك المكاتب الإقليمية للتربية والمكاتب الجامعة القيام بدور قوي في هذا المجال وتوفير دعماً محدداً للبلدان. وستقوم اليونسكو بالترويج لتوفير المساعدات في هذا المجال وبتطوير المضامين والأدوات والنهوج التي تركز على تنمية القدرات الوطنية فيما يخص عمليات التخطيط والرصد والتقييم، مع زيادة التركيز على المسؤولين عن تخطيط السياسات وخبراء الإحصاءات وموظفي قطاع التعليم. وسيتم بذل الجهود لتشجيع التعاون فيما بين القطاعات والوزارات والمؤسسات لصالح التعليم للجميع. وستقوم اليونسكو بتقوية مؤسسات التدريب الوطنية والإقليمية، ولا سيما بالتوسع في لامركزية البرامج التدريبية وبرامج بناء القدرات التي تقوم بتنفيذها معاهد اليونسكو. وسيركز الدعم المقدم من اليونسكو لعمليات التخطيط على الاتجاهات الجديدة والتحديات الرئيسية (مثل قضايا الجنسين وفيروس/مرض الأيدز (السيدا) وأوضاع ما بعد النزاعات، وغير ذلك).

٤٠- النتائج المتوقعة بحلول عام ٢٠١٥:

- تنمية بناء القدرات في مجال التعليم للجميع، مع التركيز على القدرات في مجالات التخطيط والرصد والإحصاء والتقييم، وتوفير الدعم في هذا الصدد للبلدان المشاركة في المبادرات الثلاث الرئيسية ومبادرة التمويل السريع؛

- تطوير التدريب ذي الصلة للمسؤولين عن التنظيم والإدارة في مجال التربية، بما في ذلك برامج التعليم عن بُعد والبرامج المعززة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

- استحداث المبادئ التوجيهية والمضامين وطرائق توفير المساعدة والتدريب في مجالات السياسات الرئيسية فيما يخص التعليم للجميع، بما في ذلك طرائق التعليم عن بُعد المعززة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

- تنمية قدرات المخططين بحيث يتم دمج الشواغل الرئيسية، مثل فيروس/مرض الأيدز (السيدا) ومحو الأمية وقضايا الجنسين ولغات التعليم وأوضاع ما بعد النزاعات والسكان المهمّشين والتعليم في المناطق الريفية، وغير ذلك، في أطر وعمليات التخطيط على الصعيد الوطني.

(٣) تشجيع الحوار في مجال السياسات والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في عمليات رسم السياسات والتخطيط على كافة المستويات

٤١- من المستبعد أن يُكلل بالنجاح إصلاح نظم التعليم في مجال التعليم للجميع دون إجراء حوار مهم في المجالات الاجتماعية والسياسية مع الشركاء الرئيسيين المعنيين بقطاع التعليم – ابتداءً من الآباء والمجتمعات المحلية وحتى المعلمين والعاملين في قطاع التعليم والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص – ابتداءً من الصعيد الدولي و حتى الصعيدين الوطني والمحلي. وستواصل اليونسكو توفير الدعم لمشاركة كافة الشركاء المعنيين بالتعليم للجميع على جميع المستويات، ابتداءً من الفريق الرفيع المستوى وحتى النشاط المنفّذ على الصعيد القطري. كما أنها ستشجع المشاورات الجماعية التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع وغير ذلك من الشراكات المماثلة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري. وفضلا عن ذلك، فإن اليونسكو ستشجع وتدعم استحداث الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية الخاصة بتوفير الخبرات والتعلّم وتبادل المعارف. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها ستعزز دورها كمركز لتبادل المعلومات والتأمل وتحليل السياسات الفعالة في مجال التعليم للجميع، وتوفر، كلما كان ذلك ملائما، المشورة في مجال السياسات القائمة على البراهين.

٤٢- النتائج المتوقعة بحلول عام ٢٠١٥:

- تشجيع المشاركة الفعالة للشركاء الرئيسيين المعنيين بمجال التعليم للجميع في المنتديات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية؛

- تشجيع وتطوير عوامل التعاون والتآزر بين كافة العاملين في مجال التعليم للجميع، بمن فيهم المساهمين في مجال التعليم سواء كانوا من القطاع العام أو القطاع الخاص؛

- تعزيز تملّك خطط التعليم الوطنية في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع التوافق بين كافة الأطراف المعنية من خلال إجراء حوار واسع النطاق.

(٤) تعزيز الأنشطة التعاونية على الصعيد القطري بالشراكة مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والجهات المانحة الثنائية والشركاء غير الحكوميين في مجال التعليم للجميع

٤٣- على الرغم من أن اليونسكو ليس لها تمثيل في كافة البلدان، فإن بمقدورها أن تؤثر تأثيرا كبيرا في عدد منها من خلال شبكاتها ذات الطابع اللامركزي. فمن الممكن توفير المشورة في مجال السياسات والمعلومات والدعم في الميادين الرئيسية بواسطة المكاتب الإقليمية للتربية؛ ويمكن للمكاتب الجامعة أن تكون بمثابة الإطار التنفيذي الرئيسي للبرنامج؛ وبمقدور المعاهد توفير المساعدات التقنية المحددة في مجال خبراتها. ومن ثم، يتسنّى لليونسكو مساعدة البلدان عن طريق التفاوض مع الشركاء الخارجيين واستحداث نهوج فعالة على مستوى النظام التعليمي تستند إلى ترتيبات متعددة الأطراف (الحكومات الوطنية والجهات المانحة والمنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين المعنيين بالتعليم للجميع). وسيقتضي ذلك أيضا تقوية الأنشطة التعاونية والخبرات على الصعيد القطري، ولا سيما في البلدان المشاركة في المبادرات الأساسية الثلاث. وفي هذه المجالات، ستؤكد اليونسكو على كافة أهداف التعليم للجميع وتركز على تحسين نوعية خطط التعليم للجميع وعمليات التخطيط.

٤٤- النتائج المتوقعة بحلول عام ٢٠١٥:

- تطوير التعاون الوثيق مع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي، وبخاصة من خلال تعزيز المشاركة في إعداد أطر التخطيط الوطنية الرئيسية مثل عمليات التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛
- ترويج مزيد من الوضوح لأهداف التعليم للجميع في وثائق ومبادرات التخطيط على الصعيد القطري؛
- تعزيز المساعدة على الصعيد القطري، خاصة لصالح البلدان المشاركة في المبادرات الثلاث الرئيسية ومبادرة التمويل السريع.

الهدف الاستراتيجي ٢: *تشجيع تعزيز التعاون الدولي وعمليات الرصد والتحليل والترويج في مجال التعليم للجميع*

٤٥- بالنظر لكون اليونسكو وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال التربية والطرف الرئيسي المنسق لعملية التعليم للجميع، فإنها تقوم بدور أساسي في تعزيز التنسيق الشامل بين كافة الشركاء المعنيين بمجال التعليم للجميع على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛ وفي ضمان توفير البيانات والتحليلات الجيدة في الوقت الملائم لقياس التقدم المحرز في مجال التعليم للجميع وحصر التحديات في هذا المضمار؛ والترويج لعملية التعليم للجميع في كافة المنتديات المعنية، مع التأكد بصورة خاصة على الجانب الدولي للعملية وسد الثغرات في تنفيذها.

أهداف اليونسكو على الصعيد الدولي، ٢٠٠٥–٢٠١٥

- إدماج عملية التعليم للجميع على نحو وثيق في صميم جدول أعمال التنمية الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية؛
- تعزيز إسهام التعليم في تحقيق السلام وحقوق الإنسان والأمن البشري؛
- العمل كهيئة رصد للتقدم المحرز في مجال التعليم للجميع، مع تعزيز عمليات الرصد وإعداد التقارير عما تم تحقيقه على طريق الوصول إلى أهدافه؛
- الإسهام في تعبئة المزيد من المساعدة الفعالة لصالح التعليم للجميع؛
- تعبئة الجهود على الصعيد الدولي من أجل الترويج للتعليم للجميع وزيادة الوعي بأهميته؛
- دعم الآليات والعمليات من أجل تعزيز الحوار في مجال التعليم للجميع.

٤٦– وفي إطار السعي إلى بلوغ الهدف الاستراتيجي الثاني، ستركز اليونسكو على الأهداف الفرعية التالية:

(١) تنسيق أنشطة الشركاء في مجال التعليم للجميع والمحافظة على مستوى الزخم الحالي لتعاونهم

٤٧– تقوم اليونسكو بدور مهم في تنسيق جهود كافة الأطراف المعنية الرئيسية في مجال التعليم للجميع لضمان تلاحم هذه الجهود في نهاية المطاف. وستسعى اليونسكو، في إطار دورها التنسيقي والترويجي، إلى تعزيز التنسيق والترابط بين مختلف مستويات البنية الدولية للتعليم للجميع على الصعيد العالمي، بما في ذلك الروابط بين عمليات التحضير والمتابعة للفريق الرفيع المستوى وفريق العمل المعنيين بالتعليم للجميع، والتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، والبرامج الطليعية للتعليم للجميع. وعلاوة على تقديم الدعم سنويا للفريق الرفيع المستوى وفريق العمل وغيرهما من المنتديات والشراكات متعددة الجوانب المعنية بالتعليم للجميع، ستقوم اليونسكو بدعم عملية إعداد وتطوير الآليات والعمليات بغية تعزيز الحوار بين الشركاء في مجال التعليم للجميع، وتحسين تأثيرهم الجماعي وتوضيح دور كل منهم على المستوى الدولي؛ بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. وستواصل اليونسكو التأكيد على متابعة كافة أهداف التعليم للجميع الستة، باعتبار أن هذه مسألة أساسية لبلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى تقديم دعم أفضل لبرنامج عمل التعليم للجميع في إطار جهود التنسيق والمبادرات الدولية. كما أنها ستقوي دعمها لمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال التعليم للجميع على كافة الأصعدة، وتوفر الدعم للمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل مشروع التربية الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي (PRELAC)، والآلية الإقليمية للتعليم للجميع في المنطقة العربية (ARABEFA)، وبرنامج آسيا والمحيط الهادي للتعليم للجميع (APPEAL)، ومؤتمرات وزراء التربية في الدول الافريقية الأعضاء التي تنظمها اليونسكو (MINEDAF) والمبادرات الإقليمية مثل الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد) ومنتدى أخصائيات التربية الافريقيات (FAWE)، وكلها تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتمثل مناسبات هامة لتعبئة الالتزامات السياسية والموارد من أجل التعليم للجميع.

٤٨- النتائج المتوقعة بحلول ٢٠١٥:

- إدماج التعليم للجميع في صلب جدول أعمال التنمية الدولية؛
- تأمين اهتمام أفضل بأهداف التعليم للجميع من قبل جهود التنسيق والمبادرات على الصعيد الدولي؛
- تطوير فعالية الفريق الرفيع المستوى وفريق العمل المعنيين بالتعليم للجميع وغيرها من الآليات المنسقة وإبراز دورها وتأثيرها، وتعزيز الحوار مع الشركاء في مجال التعليم للجميع؛
- دعم تنظيم منتديات وإنشاء شبكات للتعليم للجميع على الأصعدة الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

(٢) الإسهام في تعزيز نوعية ومؤاتات واستخدام البيانات والتحليلات الخاصة بالتعليم للجميع

٤٩- تكتسب البيانات الجيدة والمتاحة في وقت مؤات أهمية كبرى بالنسبة لحركة التعليم للجميع ككل. ومن المفهوم المسلّم به على نطاق واسع أنه سيكون هناك دائما بعض التباطؤ في هذا المجال، وخاصة إذا كان المطلوب توفير بيانات مرجعية وعبر وطنية رفيعة المستوى. ويستحق معهد اليونسكو للإحصاء الثناء لما يبذله من جهد في توفير البيانات في وقت مؤات قدر المستطاع وتحسين نوعيتها. ومع ذلك، فإن مفهوم "فجوة البيانات" قد اكتسب نوعا من الرواج وبات يعتبر أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها عملية تحقيق أهداف التعليم للجميع. ويُعتقد أن هذه الفجوة تجعل من الصعب إجراء تحليل دقيق للاحتياجات العالمية والقطرية والقيام برصد وتقييم التقدم المحرز في هذا المجال على نحو ملائم وأنها تمثل بالتالي فجوة إعلامية وتحليلية.

٥٠- وقد أبرز التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٢ ("التعليم للجميع: هل يسير العالم على الطريق الصحيح؟") على نحو واضح مدى تأثير هذا التحدي على تقدير معدلات نسب القيد الصافية في مرحلة التعليم الابتدائي، وعدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والإنفاق العام في قطاع التعليم، ومحو الأمية، والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، واستكمال التعليم الابتدائي والبيانات الموزعة بين الجنسين، ومكتسبات التعلّم، وتكاليف الوحدات ومتوسط المعدلات على الصعيد الإقليمي، والاتجاهات الزمنية للأرقام الإحصائية وتدفقات المساعدة المخصصة لقطاع التعليم. وتضطلع اليونسكو، من خلال معهد اليونسكو للإحصاء بمسؤولية تقديم بيانات عن التعليم قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، وسوف تساعد في تجاوز هذه التحديات بالتعاون مع البلدان وآليات الإحصاء الخاصة بكل بلد. وستواصل اليونسكو تقديم المساعدة لإعداد التقرير العالمي السنوي لرصد التعليم للجميع وتوفير تحليلات عالية الجودة تستند إلى الأدلة، وبخاصة على الصعيد الإقليمي من خلال مكاتبها الإقليمية للتربية التي ستقوم بإصدار تقارير لرصد التعليم للجميع على الصعيد الإقليمي (ودون الإقليمي، حسب الاقتضاء). وإن توافر بيانات حديثة موثوقة سيكون له أهمية خاصة بالنسبة لمشروع استعراض منتصف المدة لعملية التعليم للجميع على الصعيد الإقليمي في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وستقوم اليونسكو بتعزيز المبادرات الحالية الرامية إلى تحسين القدرات الإحصائية وتدعيم عملية تنسيق وتبسيط نظامي إعداد التقارير والرصد اللذين تتولاهما الجهات المانحة.

كما أنها ستسعى إلى ضمان أن البيانات والتحليلات المتاحة تستخدم على نحو فعّال في سياسات الحوار والإصلاح في مجال التعليم للجميع.

٥١- النتائج المتوقعة بحلول ٢٠١٥:

- تحسين جمع بيانات جيدة ومؤاتية؛
- دعم تحليل الاتجاهات والتحديات بالاستناد إلى الأدلة، وخاصة من خلال قطاع التربية، ومعهد اليونسكو للإحصاء ودراسات معهد التربية، والتقارير العالمية لرصد التعليم للجميع وتقارير رصد التعليم للجميع، على الصعيد الإقليمي (ودون الإقليمي، عند الاقتضاء)؛
- توفير المشورة والتحليلات الموائمة بالاستناد إلى الأدلة في مجال رسم السياسات في الميادين الرئيسية للتعليم للجميع – مثل فيروس/مرض الأيدز (السيدا)، ومحو الأمية، وقضايا الجنسين، وتدريب المعلمين ولغات التعلّم، وأوضاع ما بعد النزاعات، والفئات المهمشة من السكان، والتعليم في المناطق الريفية، وغير ذلك؛
- تطوير التعاون مع الشركاء الآخرين من أجل توفير البيانات والتحليلات ذات الصلة بمجال التعليم للجميع.

(٣) تحسين الترويج ووسائل الاتصال في مجال التعليم للجميع

٥٢- وما زال وعي الجمهور بأهمية التعليم للجميع يتسم بالضعف رغم الجهود الضخمة التي تُبذل في هذا الصدد. وما زالت قيمة التعليم للجميع، كوسيلة رئيسية لتحقيق التنمية والسلام والأمن، تحتل منزلة دنيا. لذلك فإن تعزيز الدعم على كافة المستويات للترويج ورفع مستوى الوعي بمجال التعليم للجميع، من خلال حملات فعّالة والترويج عن طريق وسائل الإعلام والشراكات مع الجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يشكل عنصرا رئيسيا آخر في استراتيجية ٢٠٠٥-٢٠١٥. وستؤكد اليونسكو من خلال أنشطتها على أهمية التعليم من أجل تحقيق المساواة على الصعيد العالمي، وتعزز جهودها باعتبارها الوكالة العالمية الرائدة المنوط بها تحقيق جدول أعمال التعليم للجميع بالكامل. وسيتم توجيه أنشطة الترويج نحو فئات مميزة من الجمهور هي: العاملون في وسائل الإعلام وعامة الجمهور وراسمي السياسات وغيرهم؛ وفضلا عن ذلك، فإن هذه الأنشطة ستقوم على إنشاء شراكات قوية مع الأطراف المعنية الرئيسية في مجال التعليم للجميع والجماعات والشبكات، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والبرلمانيون والمعلمون والعُمد والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. وستشجع اليونسكو مشاركة المجتمعات المحلية، خاصة عن طريق التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وتطور قدراتها الخاصة من خلال تدريب موظفيها. ومن المتوقع أن تجعل هذه الاستراتيجية حوار اليونسكو وشراكتها مع الأطراف المعنية الرئيسية في مجال التعليم للجميع أكثر وضوحاً وحيوية والتزاماً.

٥٣- النتائج المتوقعة بحلول ٢٠١٥:

- زيادة فعالية الاتصالات في مجال التعليم للجميع من خلال ترتيب أولويات الرسائل الموجهة في هذا الميدان وتحديد المجموعات المستهدفة والوصول إلى مهنيي وسائل الإعلام والتدريب داخل المنازل؛
- تحقيق مستوى عال من الأنشطة الترويجية في مجال التعليم للجميع، وبخاصة في المنتديات الدولية الرئيسية؛
- ضمان مشاركة اليونسكو في مبادرات الترويج للتعليم للجميع من خلال إقامة شراكات واسعة النطاق.

(٤) المساهمة في حشد الموارد لصالح التعليم للجميع

٥٤- تشتد الحاجة إلى سد الفجوة المالية في مجال التعليم للجميع، وذلك على الصعيد الوطني، في المقام الأول، حيث تقع المسئولية على عاتق الحكومات في هذا الصدد، ومن ثم على الصعيد الدولي. ويتطلب تحقيق هدف التعليم للجميع فيما يخص توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥ مبلغ إضافي يُقدر بـ ٥,٦ مليار دولار أمريكي كل سنة (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع ٢٠٠٢). ولن يمول هذا المبلغ سوى التوسيع الكمي لنظم التعليم الحالية، ولا يشمل التكاليف المتعلقة بتحسين فعالية هذه النظم ورفع مستوى نوعية التعليم بصورة ملموسة. وكما تم التسليم به في داكار، فإن البلدان نفسها ينبغي أن تأخذ على عاتقها معظم الجهود في مجال التعليم للجميع، وذلك من خلال تخصيص اعتمادات أكبر في إطار الميزانيات الوطنية لقطاع التعليم مقدرة بنسبة من الناتج الإجمالي القومي. وتمويل التعليم للجميع يعتمد، في المقام الأول على رفع مستوى الموارد المحلية المخصصة لقطاع التعليم. وستواصل اليونسكو حث البلدان على تخصيص المزيد من الموارد المالية لقطاع التعليم، كما أنها ستتابع على نحو منتظم مستويات تقديم المساعدة في هذا المجال. وستواصل مع شركائها الحث على زيادة حصة التعليم من المساعدات الإنمائية الرسمية، وتوفير معلومات وتحليلات عن التحديات ذات الصلة، بما في ذلك تعزيز فعالية المساعدات. وسيتم توفير البيانات بشأن البلدان والمناطق ذات الموارد القليلة. كما ستواصل اليونسكو الاتصال بالأطراف المانحة على كافة المستويات، بما في ذلك مجموعة البلدان الثمانية وبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD-DAC) وغيرها من البلدان التي تشاركها التوجه ذاته من أجل تقليص الفجوة المالية في مجال التعليم للجميع وتكاليف المعاملات من خلال القيام بإجراءات مشتركة.

٥٥- النتائج المتوقعة بحلول ٢٠١٥:

- الترويج لزيادة مستدامة في حصة التعليم من المساعدات الإنمائية الرسمية، ولا سيما التعليم الأساسي؛
- تشجيع البلدان على تخصيص المزيد من الدعم المالي لقطاع التعليم، ولا سيما التعليم الأساسي؛
- توفير معلومات بشأن فجوات التمويل والتحديات.

الهدف الاستراتيجي ٣: *قيادة مبادرات دولية في ثلاثة مجالات تتمتع فيها اليونسكو بميزة نسبية وهي: محو الأمية، وتدريب المعلمين في بلدان افريقيا جنوب الصحراء، وفيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم*

٥٦- أكدت عملية الاستعراض الاستراتيجي لمجال التعليم للجميع على ضرورة التركيز البرنامجي على جوانب محددة، أي على المجالات التي يتوافر لليونسكو فيها خبرات وميزة نسبية والتي يمكن لها أن تسهم فيها على نحو فعال، وهي: محو الأمية، وتدريب المعلمين في بلدان افريقيا جنوب الصحراء، وفيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم. ومنذ انعقاد الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي، قطعت عملية إعداد المبادرات الأساسية الثلاث شوطاً كبيراً وباتت تشكل الآن معلما بارزا من معالم الوثيقة ٣٣م/٥. ويتم توجيه هذه المبادرات الثلاث بدرجة أساسية إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة للمساعدة فيما يتعلق ببلوغ أهداف التعليم للجميع. وتُعتبر هذه المبادرات الثلاثة، التي تم تحديدها والتي تعاني من الإهمال نوعا ما بالمقارنة مع الجوانب الأخرى من التعليم للجميع، مبادرات حيوية بالنسبة لجوانب أوسع نطاقاً في عملية تحقيق التعليم للجميع وتقدمها. وتتمثل المبادرات الثلاثة الخاصة بالمجالات المذكورة في ما يلي:

- مبادرة محو الأمية من أجل التمكين؛
- مبادرة تدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء؛
- المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم.

التعجيل بالعمل من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع:
المبادرات الأساسية الثلاث لليونسكو

لن تتحقق أهداف التعليم للجميع ما لم يتم تنفيذ أنشطة مستدامة في المجالات التي عانت من قدر من الإهمال النسبي. واعترافاً بخبرات اليونسكو وتجاربها في الميادين ذات الصلة، وانطلاقا من المساهمة المحورية لهذه الميادين في برنامج عمل التعليم للجميع برمته، فإن الاستراتيجية تضع هذه المبادرات الأساسية الثلاث التي تم استحداثها في مكان الصدارة، وهي: مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات؛ ومبادرة تدريب المعلمين في المنطقة الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء؛ والمبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم. وستشكل هذه المبادرات استجابة اليونسكو البرنامجية الأساسية لمجال التعليم للجميع على الصعيد القطري، وذلك دون استبعاد غيرها من التدخلات الأساسية في مجال التعليم، وستبذل جهود بقدر المستطاع وبشراكة وثيقة مع البلدان المعنية، من أجل ضمان أن تكمّل هذه المبادرات الثلاث وتعزز بعضها البعض، ومن أجل أن تعتمد اليونسكو نهجاً متكاملاً للتخطيط لها وتنفيذها وتقييمها، مع إشراك المقر والمكاتب الميدانية والمعاهد في ذلك.

٥٧- ولم يتم وضع تصوّر لكل من هذه المبادرات على حدة. أما إذا نظرنا إليها معاً فإننا سنتبين أنها تكمل وتعزز بعضها البعض. وستشمل هذه المبادرات الثلاث بقدر الإمكان، عدداً محدوداً من البلدان كل فترة عامين. وقد جرى تصميمها بحيث تلبي الاحتياجات والأولويات الوطنية في البلدان التي هي في أمسّ الحاجة إلى الدعم والتي من المتوقع أن يكون لجهود اليونسكو فيها الأثر الأكبر. وهي تضمن أن يتم تصميم أنشطة اليونسكو بطريق الاشتراك مع البلدان المعنية أنفسها ومع غيرها من الأطراف المعنية في مجال

التعليم للجميع، بما في ذلك المجتمع المدني. وقد تم الأخذ بأربعة معايير أساسية في اختيار البلدان المعنية:

- صدور تعهدات سياسية من السلطات الوطنية المسؤولة؛
- ملاءمة الهدف للاحتياجات والأولويات على الصعيد الوطني، كما تم تقديرها بصورة خاصة عن طريق الاحتياجات الحالية والمتوقعة والخطط الحالية في نطاق القطاعات الوطنية؛
- التأثير المتوقع لتدخل اليونسكو، على النحو الذي تم تقديره على أساس الشراكات والقدرات الحالية، ومدى الالتزام الوطني الثابت بأهداف التعليم للجميع؛
- مدى التكامل مع الاستراتيجيات الحالية للحد من الفقر ومع الأطر على نطاق القطاعات، ومع المؤسسات والمبادرات والآليات والقدرات الحالية.

٥٨- وستعمل كافة وحدات اليونسكو المعنية – المقر والمكاتب الميدانية ومكاتب ومعاهد التربية الإقليمية – على نحو منسق لضمان أعلى درجات التأثير لهذه المبادرات في البلدان المستهدفة؛ وستبذل جهود من أجل تفادي جميع صور التداخل والتكرار في تحضير وتنفيذ خطط عمل كل منها.

٥٩- وترد خطط التنفيذ التفصيلية الخاصة بهذه المبادرات الثلاث في الذيل الأول، وكذلك الأهداف والمجموعات المستهدفة والجداول الزمنية والأنشطة والبلدان المحتملة. ومع ذلك، فإن من الواجب التأكيد على أن هذه المبادرات الثلاث لم تزل في مراحلها المبكرة؛ ومن المتوقع إجراء مشاورات إنشائية هامة مع طائفة من البلدان والشركاء الحاليين والمحتملين والجهات المانحة.

٦٠- وستركز اليونسكو، في سعيها لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، على الأهداف الفرعية التالية:

(١) التركيز على مجال محو الأمية وعلى المبادرة المتصلة به والخاصة بمحو الأمية لتعزيز القدرات

٦١- تُعد زيادة معدلات محو الأمية بمقدار النصف بحلول ٢٠١٥ هدفاً رئيسياً من أهداف التعليم للجميع. فالكفاح من أجل محو الأمية إنما يتصل على نحو مباشر ببلوغ هدف داكار ٣ ("ضمان تلبية حاجات التعلّم لجميع النشء والكبار من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم واكتساب المهارات الحياتية"). وتشكل هذه الزيارة أيضا واحدة من العلامات الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص التعليم، ومساهمة رئيسية في مكافحة الفقر (الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية ١). وتمثل الفتيات والنساء والفقراء طول الوقت تقريبا غالبية من يفتقرون إلى فرص التعلّم (والمقدر عددهم بنحو ٨٠٠ مليون من الكبار الأميين، بالإضافة إلى ١٠٣ ملايين طفل من غير الملتحقين بالمدارس). ويمثل محو الأمية شرطا مسبقا للسياسات الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية الحاسمة، مثل القضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وصحة الأطفال والأمهات، وفيروس/مرض الأيدز (السيدا)، والوقاية من سوء استخدام المخدرات، والمحافظة على سلامة البيئة. ولذلك فإن محو الأمية يُعد ركيزة أساسية في تحقيق الأهداف الإنمائية على الصعيد الدولي، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية. وستركز استجابة اليونسكو على توفير الريادة المتواصلة لعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية (٢٠٠٣–٢٠١٢) وعلى مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات. وستعتمد اليونسكو في ذلك على جميع قدراتها، بما فيها معهد اليونسكو للتربية في هامبورج

بألمانيا وهو المعهد الذي تتوافر له الخبرات منذ زمن بعيد في ميدان تعليم الكبار ومحو أميتهم. وسيتم أيضا تطوير المنافع الناجمة عن نهج محو أمية الأمهات والأطفال، وهي النُهج التي تتطلب إقامة علاقات أقوى بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وكذلك بين الأنشطة المتصلة بتحقيق مختلف أهداف التعليم للجميع.

٦٢- وستدعم اليونسكو جهودا واسعة النطاق على الصعيد الدولي في مجالات الترويج ورفع مستوى الوعي والربط الشبكي لضمان أن يحتل محو الأمية مكان الصدارة في إطار التعليم للجميع وغيره من المبادرات ذات الصلة، وكذلك لضمان الاعتراف بمحو الأمية بوصفه عاملاً جوهرياً في مجال التعليم الأساسي والتعلّم مدى الحياة وتعزيز القدرات، والحكم الرشيد والتنمية المستدامة. ويوفر عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية للمجتمع الدولي وللحكومات الوطنية وللمنظمات غير الحكومية آلية لتكثيف تأثير جهودها لتلبية أهداف محو الأمية والتعليم غير النظامي داخل إطار التعليم للجميع وإعلان الألفية. وسيشجع عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية إنشاء محيط تثقيفي تحت شعار "محو الأمية بوصفه حرية" مع الاعتقاد الراسخ بأن محو الأمية إنما هو الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية كما أنه يُعد حقا من حقوق الإنسان.

عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، ٢٠٠٣-٢٠١٢

في إطار المهمة المنوطة بها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٠٠١)، يتمثل دور اليونسكو التنسيقي فيما يخص عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية في تحفيز الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها على الصعيد الدولي. وتقوم اليونسكو في الوقت الحاضر، بموجب إطار عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية والتعليم للجميع بتشجيع مجال محو الأمية بوصفه عاملاً مشتركاً يربط بين كافة أهداف داكار الستة. وبربط مجال محو الأمية ببرنامج العمل الإنمائي الأوسع نطاقا، فإن اليونسكو حددت، بطريق التعاون مع شركائها في منظومة الأمم المتحدة، الموضوعات الخاصة المزمع الاضطلاع بها أثناء عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية على النحو التالي:

- محو الأمية وقضايا الجنسين (٢٠٠٢-٢٠٠٤)
- محو الأمية والتنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠٠٦)
- محو الأمية والصحة (٢٠٠٧-٢٠٠٨)
- محو الأمية وتعزيز القدرات (٢٠٠٩-٢٠١٠)
- محو الأمية والسلام (٢٠١٠-٢٠١٢)

وتسعى اليونسكو بوصفها وكالة منسقة، لضمان أن يتم تعزيز وتنسيق وتنفيذ عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من المبادرات الإنمائية، بما في ذلك عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ومبادرة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات. ومن أجل تنفيذ أنشطة عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية على نحو عملي، فإن اليونسكو أطلقت في عام ٢٠٠٥ مبادرة محو الأمية من أجل تعزيز القدرات، مع تركيز خاص على النساء والأطفال والنشء غير الملتحقين بالمدارس في عدد من البلدان المنتقاة.

٦٣- ومن خلال مبادرة محو الأمية من أجل تعزيز القدرات، التي يتعين تنفيذها في إطار محور العمل ١ في الوثيقة ٣٣م/٥، فإن اليونسكو ستركز جهودها على عدد من البلدان المنتقاة ذات الأعداد الكبيرة من السكان الأميين والتي تتسم بانخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة، والتي تسعى إلى تحقيق تقدم فيما يخص جميع أهداف داكار (وبخاصة الأهداف ٣ و٤ و٥)، وهي الأهداف التي تم وضعها في إعلان CONFINTEA V والأهداف الإنمائية للألفية ١ بشأن تخفيف وطأة الفقر. وسيتم التركيز بصورة خاصة على تشجيع فرص التعلّم المرتبطة ببرامج التنمية وبرامج المهارات الحياتية المعدّة لصالح السكان المحرومين، ولا سيما النساء.

٦٤- وسترمي الأنشطة المدرجة في إطار مبادرة محو الأمية من أجل تعزيز القدرات إلى تحسين مجموع السياسات من خلال تدعيم بناء القدرات في مجال سياسات محو الأمية والتخطيط والتشريع، وتوفير المساعدة في بناء القدرات على الصعيد الوطني من أجل إدارة البرامج ورصدها وتقييمها في مجال محو الأمية وكذلك من أجل القيام بعمليات التقدير في هذا المضمار، ودعم تدابير الترويج والحملات الاجتماعية. وفضلا عن ذلك، سيتم التركيز على تعزيز نوعية برامج محو الأمية ومدى ملاءمتها، وخاصة عن طريق دعم استحداث مناهج دراسية ومواد تخص مجال محدد وتُعنى بالخصائص الثقافية، وذلك عن طريق تحسين نوعية التدريب بالنسبة للمعلمين في مجال محو الأمية وتسهيل ربط التدريب في هذا المجال بالبرامج الإنمائية وتشجيع خلق بيئة ثقافية (وذلك مثلاً عن طريق العناية باللغات الوطنية والمطبوعات).

٦٥- النتائج المتوقعة بحلول ٢٠١٥:

- تعزيز التنسيق والترويج لمجال محو الأمية على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية؛
- رسم السياسات ووضع البرامج في مجالات محو الأمية/التعليم غير النظامي بوصفها جزءا لا يتجزأ من الخطط التعليمية على الصعيد الوطني واستراتيجيات الحد من الفقر؛
- تعزيز البحوث وأنشطة الشرح والإيضاح المتعلقة بالممارسات السليمة في مجالات مثل تلك التي تخص تحقيق التآزر بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وتوفير التعليم لسكان المناطق الريفية والتعلّم على الصعيد المجتمعي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- تدعيم عمليات رصد وتقييم وتقدير أنشطة محو الأمية على كافة المستويات.

٦٦- النتائج المتوقعة لمبادرة محو الأمية من أجل تعزيز القدرات بحلول ٢٠١٥:

- تشجيع السياسات والممارسات في مجال محو الأمية داخل الأطر التعليمية والتنموية الحالية على الصعيد الوطني؛
- توفير فرص للتعلّم تتسم بالجودة والملاءمة في مجال محو الأمية وترتبط بالبرامج التنموية للمجموعات المستهدفة.

(٢) التركيز على مجال تدريب المعلمين والمبادرة ذات الصلة بشأن تدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء

٦٧- تم تحديد النقص الحاد في عدد المعلمين المؤهلين بوصفه من التحديات الضخمة التي تواجه تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥. وتوجد حاجة ملحّة إلى ضمان شغل الوظائف الشاغرة برحيل أعداد كبيرة من المعلمين بسبب إنهاكهم أو عجزهم عن أداء عملهم، وغيرهم ممن تدعو الحاجة إليهم بسبب النمو السريع في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية. وستركز استجابة اليونسكو على توفير الريادة والترويج وتقديم المشورة التقنية فيما يتعلق بتدريب المعلمين وقضايا السياسات ذات الصلة (مثل وضع المعلمين) ومبادرة تدريب المعلمين لافريقيا جنوب الصحراء. وعلى الصعيد الدولي، فإن اليونسكو ستواصل بطريق التعاون الوثيق مع اتحادات المعلمين وسائر الشركاء في مجال التعليم للجميع، تقديم المساعدة للدول الأعضاء فيما يخص وضع وإصلاح السياسات الوطنية الخاصة بالمعلمين وتعليمهم في سياق وضع خطط لقطاع التعليم والحد من الفقر على الصعيد الوطني. ولن تقتصر اليونسكو على تشجيع تبادل الممارسات الجيدة على الصعيد الوطني، وإنما ستعمل أيضا على تبادل الدروس المستفادة في نطاق مجموعات البلدان التي تربط بينها برامج عمل مشتركة تتعلق بقضايا المعلمين. وستقوم اليونسكو، بطريق التعاون مع منظمة العمل الدولية، بتركيز اهتماماتها على أوضاع المعلمين وظروف أداء عملهم، وذلك من أجل مساعدة البلدان على إيجاد ظروف عمل مهنية جذابة وتفادي هجرة المدرسين الأكفاء إلى مهن أخرى. وستشجع اليونسكو سياسات تعليم المعلمين وتدريبهم على الصعيد القطري لمراعاة الأولويات الوطنية بصورة أكبر فيما يتعلق بمجال التعليم للجميع والحد من انتشار فيروس/مرض الأيدز (السيدا) وتخفيف حدة الفقر والأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية الاجتماعية – الاقتصادية للتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم الترويج لمزيد من المساهمات التي تقدمها الجامعات الوطنية لرفع مستوى تدريب المعلمين على الصعيدين المدرسي والمجتمعي.

٦٨- وبحلول عام ٢٠١٥، سيكون من الضروري تعيين ٤ ملايين معلم، في افريقيا جنوب الصحراء، لتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي وحده، وفقا لتقديرات تتسم بالحذر (لا يشمل ذلك عدد المعلمين المدربين المطلوبين لنظم التعليم غير النظامي واحتياجات التدريب الضخمة أثناء الخدمة لرفع مستوى جودة التعليم). ومن الواجب الربط على نحو وثيق بين الجهود المبذولة لتوسيع نطاق تدريب المعلمين وتحسينه في بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء والسياسات والبرامج الرامية إلى رفع مستوى جودة التعليم. ويرتبط مجال تدريب المعلمين ارتباطا تاما بمسائل مثل تجديد المناهج الدراسية ونتائج التعلّم والبيئة المدرسية، وكل هذه الأمور تدخل في عمليات التحسين والإصلاح الرامية إلى رفع مستوى جودة التعليم.

٦٩- وسوف تستند مبادرة تدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء إلى طائفة من الأنشطة يتم القيام بها في البلدان المشاركة على مدى دورة من أربعة أعوام تتكون من: (١) وضع خرائط معلوماتية دينامية على الصعيد الوطني؛ (٢) تعيين خبير في شئون التعليم في كل بلد معني، يعمل كامل ساعات الدوام المعتادة، لقيادة المبادرة على مدى ٤ أعوام؛ (٣) إنشاء وصيانة قاعدة بيانات متكاملة على الصعيد الوطني تخص الأوضاع المتعلقة بتدريب المعلمين وتطوير قدراتهم؛ (٤) تقديم المساعدات للبلدان في جهودها المبذولة لتحليل مشكلات نقص عدد المعلمين فيها ووضع سياسات واستراتيجيات تنفيذية لزيادة أعداد المعلمين ذوي الكفاءة؛ (٥) تقديم الدعم لكل بلد لرفع مستوى المهارات المهنية والكفاءات بالنسبة لعدد كبير من

المعلمين غير المؤهلين في الوقت الحالي؛ (٦) تشجيع إجراء المشاورات بين الحكومات والمعلمين ومنظماتهم بشأن تخطيط وتنفيذ الإصلاحات في مجال التعليم للجميع؛ (٧) إنشاء كراسي جامعية لليونسكو على الصعيد الإقليمي، لبناء القدرات المؤسسية، من أجل رفع مستوي نوعية التدريس؛ (٨) إجراء البحوث الملائمة لإرشاد السياسات في مجال التعليم للجميع؛ (٩) حشد جهود الجامعات وغيرها من المنظمات والشبكات لدعم الحكومات في مجال أولوياتها الخاصة بتدريب المعلمين؛ (١٠) تشاطر ونشر السياسات والممارسات السليمة الخاصة بالمعلمين في كافة بلدان المنطقة؛ (١١) إقامة وتدعيم الجسور بين المعنيين الرئيسيين في مجال التعليم للجميع داخل كل بلد وعلى الصعيد الإقليمي؛ (١٢) الاضطلاع بأنشطة منتظمة للمراقبة وتقديم التقارير (إجراء تقييم في منتصف فترة التنفيذ كل عامين وإجراء تقييم كامل في نهاية دورة الأربعة أعوام).

٧٠- وبحلول عام ٢٠١٥، فإن اليونسكو ستكون قد تدخلت على نحو متعمق بالمشاركة مع بلدان جنوب الصحراء للتوفيق مباشرة بين سياساتها الخاصة بالمعلمين ومؤسسات تدريبهم وبرامج تعليمهم والتعهدات التي قطعتها البلدان على نفسها لبلوغ أهداف التعليم للجميع الستة وكذلك أهداف برامج الحد من الفقر. وبالنسبة إلى أعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١٢، فستجرى مشاورات مع البلدان المعنية لتحديد من منها ستدخل في المبادرة التالية.

٧١- النتائج المتوقعة لفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥:

- تحسين أوضاع وظروف عمل المعلمين وأدائهم من أجل تحسين المساهمة في مجال التعليم للجميع، وبخاصة من خلال وضع سياسات تنموية على الصعيد الوطني؛
- رسم السياسات والخطط و/أو الاستراتيجيات اللازمة لتأهيل المعلمين على الصعيد الوطني، بالاستناد إلى معايير الجودة المعترف بها؛
- وضع ونشر مناهج تدريب المعلمين والوسائل التربوية والمواد الملائمة؛
- وضع برامج شاملة لتعليم الوقاية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا) بوصفها جزءا لا يتجزأ من برامج تدريب المعلمين قبل وأثناء الخدمة وغيرهم من العاملين في مجال التعليم؛
- تعزيز إمكانيات الوصول إلى تحقيق جودة التدريب للمعلمين من خلال برامج تعليمية مفتوحة وبرامج للتعليم عن بُعد ونظم لتوفير التعلّم عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٧٢- النتائج المتوقعة لمبادرة تدريب المعلمين (لكل بلد وفي كل دورة من ٤ أعوام):

- دمج خطة تعليمية شاملة للمعلمين، تشمل التعليم النظامي وغير النظامي، في الخطط التعليمية الوطنية وغيرها من الخطط القطاعية؛
- تحسين نوعية التدريب في مؤسسات تعليم المعلمين، بالاستناد إلى مناهج دراسية ووسائل تربوية محسنة، وبخاصة في الموضوعات ذات الأولوية مثل الوقاية من فيروس/مرض الأيدز، ومحو الأمية وتكنولوجيات المعلومات والاتصال؛

- تصدي الحكومات للنقص الحاد في عدد المعلمين ووضعهم باعتبارهما من القضايا الإنمائية الرئيسية على الصعيد الوطني، وقيام الجهات المانحة بتقديم دعم في هذا الصدد؛
- دمج وتنفيذ المعايير المعتمدة دوليا والسياسات الوطنية المتعلقة بالوقاية من فيروس/مرض الأيدز في المناهج الدراسية الخاصة بمؤسسات تعليم المعلمين و البرامج الجامعية المعنية بهذه الموضوعات.

(٣) التركيز على مجالات التربية الوقائية من فيروس/مرض الأيدز والمبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز والتعليم

٧٣- ترمي المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز والتعليم إلى مساعدة البلدان في إعداد استجاباتها الشاملة في إطار قطاع التعليم لمكافحة فيروس/مرض الأيدز، مع التركيز على الأطفال والشباب، ولا سيما أشدهم ضعفاً. وفي إطار الاستراتيجية الوقائية الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وبالتنسيق مع كافة الشركاء المعنيين في مجال التنمية ستسهم المبادرة في تحقيق الأهداف الدولية الحالية، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية وتلك التي وضعتها الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فيروس/مرض الأيدز، وأهداف التعليم للجميع. وتتمثل أهداف المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز والتعليم فيما يلي:

- مساعدة عدد من الحكومات في إعداد استجابتها الشاملة في مجال التعليم لمكافحة فيروس/مرض الأيدز، مع التركيز على المصابين وعلى المعرضين للإصابة. وسيتم استحداث أنشطة ترمي إلى ما يلي: (أ) تعزيز قدرات العاملين في التعليم على الصعيدين الوطني والمحلي (بما فيهم المعلمين) على اتخاذ التدابير اللازمة وتطبيقها؛ (ب) ضمان وضع منهج دراسي ملائم وموجه للفئة العمرية المناسبة، وتطبيقه وإتاحته لكافة البيئات التعليمية (مع التركيز على المعارف والسلوكيات والمهارات اللازمة للحد من مخاطر التعرض للمرض وتعزيز التدابير الوقائية، ومع التركيز أيضاً على التعليم لمكافحة التمييز وفي مجال العلاج والرعاية والدعم)؛ (جـ) وضع آليات ملائمة للرصد والتقييم لتقدير التقدم المحرز ورصد تطور الاحتياجات والموارد؛
- التخفيف من الآثار المترتبة على فيروس/مرض الأيدز في التعليم في عدة بلدان. وسيجري استحداث أنشطة ترمي إلى ما يلي: (أ) وضع نماذج للتخطيط والإسقاط تسمح بتقدير الآثار المترتبة على الوباء – على المعلمين مثلاً ومعدل تغيبهم أو تناقص أعدادهم، وعلى نوعية التعليم، ومشاركة الأطفال في المدارس، واحتياجات اليتامى؛ (ب) تقدير الاحتياجات التي لم يتم الوفاء بها والتأكد من إدماج أنشطة الوقاية من فيروس/مرض الأيدز وكذلك المبادرة المعنية على النحو الملائم في البرامج والمبادرات الإنمائية، ولا سيما في "خطط دعم التنفيذ" وبرامج التغذية المدرسية، ومبادرة المسار السريع، والوثائق الاستراتيجية للحد من الفقر، وخطط قطاع التعليم الخاصة بمجال التعليم للجميع؛ (جـ) المساعدة على تحديد مصادر التمويل الداخلي والخارجي والحصول على هذا التمويل من أجل توسيع نطاق البرامج الحالية واستحداث ودعم برامج وأنشطة جديدة.

- التصدي للأسباب الهيكلية التي تؤدي إلى سرعة التأثر بهذا المرض داخل بيئة التعلّم وحولها. وسيجري إعداد أنشطة ترمي إلى ما يلي: (أ) الربط بين برامج الصحة المدرسية وبرامج التغذية المدرسية والتعليم الوقائي من الأيدز؛ (ب) توفير تعليم وقائي يستهدف الفئات الرئيسية من السكان: الفتيات، والمهاجرين، والشباب المهمشين وسريعي التأثر؛ (جـ) إيلاء الاهتمام – أو إيلاء اهتمام متزايد – للمسائل المرتبطة بمكان العمل خدمة لصالح العاملين في التعليم ولأغراض الأمن في المؤسسات التعليمية وحولها؛ (د) ضمان إقامة صلة حميمة بين مجالات العلاج والغذاء والرعاية والدعم وجهود الوقاية.

٧٤- النتائج المتوقعة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥:

- تقديم الدعم للسياسات الشاملة القائمة على أسس واقعية في مجال الوقاية من فيروس/مرض الأيدز والتعليم، بغية التخفيف من سرعة التأثر، وبخاصة بين الشباب، مع التأكيد على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحد من مظاهر الوصم والتمييز؛

- إعداد ونشر معلومات تتسم بالدقة العلمية والشمول وتراعي الحساسيات الثقافية واحتياجات الجنسين كجزء من الجهود الترويجية بالاشتراك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام وغيرها من الشركاء؛

- زيادة المعارف وتعزيز تشاطر المعلومات بشأن طائفة شاملة من المسائل المرتبطة بفيروس/مرض الأيدز والتعليم، بما في ذلك الصحة المدرسية والمهارات الحياتية والتعريف بوسائل العلاج.

٧٥- النتائج المتوقعة في إطار المبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز والتعليم:

- استحداث استراتيجيات للتخفيف من تأثير الوباء على قطاع التعليم وتوسيع نطاق الاستجابة التعليمية لمشكلات فيروس/مرض الأيدز؛

- تحقيق زيادات كبيرة (تصل إلى ٩٥ في المائة) في نسبة الأشخاص في سن الالتحاق بالمدارس والعاملين في قطاع التعليم المستفيدين من خدمات الإعلام والوقاية، مع التركيز خاصة على الفتيات في سن الالتحاق بالمدارس واليتامى وغيرهم من الشباب السريعي التأثر؛

- ترجمة ونشر مواد الإرشاد التقني من خلال قنوات التعليم النظامي وغير النظامي.

الهدف الاستراتيجي ٤: *المساعدة في تنمية تعليم جيد*

٧٦- تعد الجودة ضرورة لا بدّ منها بالنسبة إلى التعليم للجميع، وهي وسيلة لتحقيق أهداف دولية أخرى مثل الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أقرّ التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٥ ("ضرورة ضمان الجودة") بدورها وسائر أبعادها. ووفقاً لما أكده الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع في برازيليا "إن التقرير يبين أن الانتفاع بالتعليم وجودته هما احتياجان وحقان يتوقف أحدهما على الآخر ولا ينفصمان، وينبغي معالجتهما وتحسينهما معاً في خطط وسياسات التربية على المستوى الوطني وفي

المبادرات الدولية في مجال التربية... وينبغي أن ييسر التعليم الجيد عملية التعلّم من حيث الابتكار وقيم المواطنة الديمقراطية، والمهارات الحياتية، إضافة إلى المعارف والمهارات الإدراكية ضمن بيئة سليمة تيسر التعلّم. وما زال هذا تحدياً كبيراً حتى في البلدان ذات الموارد الوفيرة، حيث أصبحت مستويات التحصيل الدراسي مشكلة خطيرة. وتتطلب إعادة توجيه التعليم من أجل تحسين جودة النتائج اعتماد نظم تعليمية مبنية ومجهزة لتلقين المتعلمين كيفية الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين.".

٧٧- وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، ستركز اليونسكو على الأهداف الفرعية التالية:

(١) *التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين شركاء التعليم للجميع بشأن نهوج جديدة حيال التعليم الجيد باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التعليم للجميع.*

٧٨- وبناء على التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع الصادر سنة ٢٠٠٥، وما توصلت إليه اجتماعات أخرى رفيعة المستوى (مثل اجتماع المائدة المستديرة الوزاري لسنة ٢٠٠٣، والدورة السابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتعليم)، ستضطلع اليونسكو بدور أساسي في التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الدولي بشأن اتباع نهوج جديدة حيال التعليم الجيد والتحصيل الدراسي، وفي مجال ترويج الحق في التعليم والنهوج القائمة على الحقوق باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التعليم للجميع، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمحو الأمية، وإعداد المعلمين، والتعلّم من أجل مستقبل مستدام، والوقاية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا). وستقوم اليونسكو بتعزيز التعليم الجيد القائم على الدعائم الأربع المحددة في تقرير ديلور لعام ١٩٩٦ (التعلّم ليكون، والتعلّم للعمل، والتعلّم للمعرفة، والتعلّم للعيش مع الآخرين). وفضلاً عن ذلك، وفي سياق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، سيتم التركيز على التعليم من أجل التنمية المستدامة باعتباره بعداً من أبعاد التعليم الجيد. وستقوم المنظمة من خلال معهد اليونسكو للإحصاء في المقام الأول، وبالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بتنفيذ برنامج معزّز لدعم الدول الأعضاء في مجال تقييم نتائج التحصيل الدراسي، وذلك من أجل ضمان جودة البيئات والعمليات الخاصة بالتعلّم، حتى يبلغ جميع الدارسين مستويات من التحصيل معترف بها وقابلة للقياس. وسيعالج هذا الجهد التعاوني التحصيل الدراسي بصورة مباشرة، وكذلك المقاييس الأخرى للجودة كيفياً وكمياً.

عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)

باعتبار اليونسكو وكالة رائدة في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، فإن عليها أن تضطلع بدور ثنائي: أحدهما كوكالة منسقة وميسّرة للعقد، والثاني كمنفذ أساسي للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويرمي عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تعزيز التعليم كأساس لمجتمع بشري أكثر استدامة وإلى إدماج قضايا التنمية المستدامة وممارساتها، بما في ذلك المعارف والثقافة المحلية، في جميع مستويات النظم التعليمية وأيضاً في برامج اليونسكو ذاتها. وستسترشد اليونسكو في جهودها ومبادراتها من أجل هذا العقد بالخطة التنفيذية الدولية لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٧٩- النتائج المتوقعة بحلول عام ٢٠١٥:

- الإقرار بالجودة كعنصر أساسي في السياسات والبرامج الفعّالة في مجال التعليم للجميع؛
- تقديم مساهمات جوهرية إلى عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في مجالات التربية والعلم والثقافة، وإقامة شراكات مع تشكيلة واسعة من الأطراف المعنية؛
- إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في نهوج جديدة من أجل التعليم الجيد؛
- تحسين عمليات رصد الجودة وتقييمها من خلال تطوير عملية تقييم مستويات التحصيل الدراسي؛
- تعزيز ترويج المعلومات المتعلقة بجودة التعليم وربطها شبكياً وتبادلها.

(٢) *تنمية التعليم لأغراض السلام وحقوق الإنسان والأمن البشري*

٨٠- سيعطي نهج اليونسكو لتحسين جودة التعليم في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ مكانة هامة للمعارف والقيم والمهارات وأنماط السلوك. وستقوم اليونسكو على نحو خاص بترويج التعليم باعتباره أساساً هاماً للسلام، وحقوق الإنسان، والأمن البشري. وستدعم الأنشطة التي تؤكد على دور التعليم في تعلّم ما يلي: (أ) العيش مع الآخرين من خلال التفاهم بين الثقافات والتفاهم الدولي؛ (ب) الإسهام في السلام وتعزيز احترام حقوق الإنسان والمواطنة الديمقراطية، وكذلك التنوّع الثقافي واللغوي من خلال التعليم؛ (جـ) الحيلولة دون نشوء النزاعات والتعصّب والتمييز، من خلال الحوار والاحترام المتبادل واطلاع كل طرف على أسلوب حياة الطرف الآخر. وستواصل اليونسكو دعمها عقد الأمم المتحدة الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم (٢٠٠١-٢٠١٠) والبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الذي كُرّست مرحلته الأولى، ٢٠٠٥-٢٠٠٧، لتعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية).

٨١- وستساعد اليونسكو الدول الأعضاء في تحسين جودة نظمها التعليمية. وستتمثل إحدى طرائق العمل الأساسية في تحسين المناهج الدراسية، وتطوير الكتب التعليمية، والنهوض بإعداد المعلمين بالبيئات الخاصة بالتعلّم، وذلك في إطار الإصلاحات التي تشمل النظام برمته. وسيضطلع المكتب الدولي للتربية في جنيف بدور أساسي فيما يتعلق بتحسين المناهج والمضامين الدراسية.

٨٢- وستركّز اليونسكو أيضاً على أهمية تنمية المهارات الحياتية والكفاءات الرامية إلى النمو الشخصي وصحة الأفراد ورفاههم، واكتساب المهارات اللازمة للحياة الكريمة. وستُعالج أيضاً تنمية الرفاه البدني والذهني باعتباره عاملاً يسهم في التعليم الجيد، وذلك من خلال تعزيز التربية البدنية والرياضة. وستعزّز اليونسكو أيضاً، كجزء من التعليم للجميع، النهوض بالتجريب والتجديد، ونشر وتشاطر المعلومات وأفضل الممارسات، وكذلك الحوار بشأن السياسات العامة.

٨٣- النتائج المتوقعة بحلول عام ٢٠١٥:

- وضع سياسات وبرامج تعليمية للدارسين والمعلمين من شأنها أن تفضي إلى تعزيز السلام والتسامح والمواطنة الديمقراطية والتفاهم بين الثقافات، وبخاصة من خلال إعداد الكتب التعليمية، ومواد التعلّم، وما يتصل بذلك من تدريب للمعلمين؛

- دعم جهود الدول الأعضاء في وضع نظم خاصة بتقييم مستويات التحصيل الدراسي، مع التركيز بصفة خاصة على الجودة فيما يتعلق برصد التعليم للجميع، وعلى البلدان المشاركة في مبادرات اليونسكو الثلاث (فيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم، ومبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، وإعداد المعلمين)؛

- التركيز على دور اللغات والتنوّع الثقافي، ومعارف السكان الأصليين، في مجال التعليم.

ثالثاً – استراتيجية اليونسكو في مجال التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: الخطط التنفيذية

٨٤- طلب المجلس التنفيذي إعداد "استراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ وخططاً سنوية خاصة بها تُعد على أساس النتائج لتنفيذ مهام التعليم للجميع". ويثير الطلب الأخير قضايا تتعلق بالبرمجة وأساليب الإدارة تتطلب معالجة واضحة.

٨٥- وقد صُمّمت الخطط التنفيذية المرافقة للاستراتيجية من أجل تحديد برنامج عمل يركّز بصفة خاصة على المبادرات الأساسية الثلاث خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. وتمّ بالنسبة لكل مبادرة تحديد عدد معيّن من البلدان ذات الأولوية كهدف لكل دورة عامين من دورات الخطة. وسيفيد هذا كأساس لتعبئة الجهود فيما يتعلق بحشد الأموال في الأجلين القصير والطويل، وغيرها من الموارد اللازمة للوفاء بالالتزامات الواردة في الخطة. وترد في ملحق هذه الوثيقة أربعة جداول تنفيذية تبيّن توزيع الأنشطة المتصلة بالمبادرات الأساسية الثلاث. وجدولها الزمني (مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، وتدريب المعلمين في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء، والمبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتربية، مجتمعة أو منفردة، إلى جانب الإشارة إلى عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، ومبادرة المسار السريع، ومبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات (التي ستطوّر صياغتها في الوقت المناسب).

٨٦- إن قيام اليونسكو بإعداد خطط تنفيذية سنوية قائمة على النتائج، وذلك باتفاق تفصيلي مع شركائها في التعليم للجميع، وتوقعها لتقلب التوجهات والتغييرات السياسية، والمشكلات الجديدة، إنما ينطوي على تحد متأصل. وإن فكرة إعداد الخطط التنفيذية السنوية على مدى عشرة أعوام تستند إلى عدة افتراضات، وبخاصة وجود أساس سليم، وهدف واضح، ومؤشرات مرجعية ثابتة ومتفق بشأنها، ومدخلات ونتائج يمكن التكهن بها، ومعايير واضحة يمكن التحقق منها فيما يخص تقييم المواصفات والمخاطر. وينبغي ألا يغيب عن الذهن الكثير من القيود والتحديات في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، فقد اعتمد فعلاً نظام الإدارة المبنية على النتائج كأداة للبرنامج والإدارة في المنظمة برمتها، على أساس دورة البرنامج والميزانية لفترة العامين. وعلاوة على ذلك، فكما أنه ليست هناك أهداف خاصة بالتعليم للجميع يمكن قياسها كمياً، ليس هناك أيضاً طرائق يمكن قياسها كمياً فيما يتعلق بالعمل على تحقيق التعليم للجميع. وينبغي أيضاً مراعاة مجرد التنوّع في أوضاع البلدان، بما تتسم به من مشكلات وتحديات خاصة

بها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك صعوبات تتعلق بالقدرة على التنبؤ وكذلك تحديد المسؤوليات، خاصة حينما يتعلق الأمر بتتبع المسؤولية عن نتائج عمليات معقدة تشمل عدة شركاء مثل عملية التعليم للجميع.

٨٧- وبناء عليه، فأفضل ما يمكن القيام به في الظروف الحالية هو تقديم بعض النتائج الاستدلالية المبنية على دورة للبرنامج والميزانية لمدة عامين، والاعتراف بحدود القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بفترة زمنية أطول. ولئن كانت الجداول المعروضة مفيدة كمحاولة استدلالية أولى لإسقاط الاتجاه العام المعيّن لنشاط اليونسكو في مجال التعليم للجميع في الفترة المقبلة، فإنه ينبغي تفسيرها بما يتمشى مع هذه التحذيرات.

الخلاصة: الآثار بالنسبة لليونسكو

٨٨- إن المجالات التي تم تحديدها من أجل النشاط المكثف في استراتيجية الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ تستفيد بالفعل من نفس مستويات التمويل أو من مستويات أعلى في مشروع الوثيقة ٣٣م/٥. وتنطبق التعزيزات المقترحة بالنسبة للوثيقة م/٥ المقبلة على التنسيق الدولي للتعليم للجميع، وعلى المبادرات الرئيسية الثلاث وعلى معهد اليونسكو للإحصاء. بيد أنه يمكن للمجتمع الدولي بل ويجب عليه أن يعمل أكثر من ذلك بكثير من أجل تعزيز أنشطة اليونسكو. والواقع أن تحليل الاتجاهات والتحديات الراهنة للتعليم للجميع يسفر عن نتيجة غير مؤاتية: فهو يفيد أن الأمر يحتاج إلى زيادة كبيرة في حجم وسرعة الجهود الدولية اللازمة لمساعدة البلدان التي التزمت ببلوغ أهداف التعليم للجميع بحلول ٢٠١٥. وفي هذا السياق يمكن القول أن الزيادات المالية المقترحة في مشروع الوثيقة ٣٣م/٥ تظل محدودة ضمن إطار إجمالي الميزانية البالغ ٦٣٥ مليون دولار من اعتمادات البرنامج العادي مما يؤدي بالتالي إلى الحد من مجال نشاط اليونسكو. وينبغي أن نضيف إلى ذلك أن احتياجات التوظيف (سواء للتدريب، أو لتعيين الموظفين الدائمين، أو للاستعانة بالخبراء/المساعدين) غالباً ما تُقدر دون مستواها عند تقييم الاحتياجات المالية، مما يؤدي إلى ضغوط شديدة في مجال القدرات.

٨٩- وفي هذا المجال، من المفيد أن نلاحظ، وفقاً لما جاء في الاستعراض الاستراتيجي (الفقرة ٢٦ من الوثيقة ١٧٠م ت/٨) ما يأتي:

(أ) يبدو أن الموارد الخارجة عن الميزانية والتي خُصصت للبرنامج الرئيسي الأول منذ منتدى داكار قد انخفضت من ١١٠,٣ مليون دولار أمريكي لعامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ١٠٤,٥ مليون دولار أمريكي لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (بالقيمة الثابتة) إذا ما استثنينا صندوق أموال الودائع الذاتي التمويل الخاص بالبرازيل والموارد الخارجة عن الميزانية والتي تُنفق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء (العراق)؛

(ب) ويبدو أن الموارد الخارجة عن الميزانية والموجهة إلى المناطق فيما يتعلق بالتعليم منخفضة المستوى ولم تحظ بزيادة ملموسة منذ منتدى داكار. والأمر الذي يدعو إلى القلق أن منطقتي افريقيا وآسيا والمحيط الهادي، وهما منطقتان رئيسيتان فيما يخص التعليم للجميع، لم تحصلا على زيادة تذكر في الموارد.

٩٠- وقد أفادت أنشطة اليونسكو في مجال التعليم للجميع دائماً من أموال خارجة عن الميزانية بدرجات متفاوتة. ويحتاج الأمر في الوقت الراهن إلى زيادة الدعم المقدم من موارد خارجة عن الميزانية بشكل ملموس

وتدريجي لكي يتسنى للمنظمة إجراء التحسينات المقترحة فيما يتعلق بأداء دورها في مجال توفير التعليم للجميع (تقديم المشورة بخصوص السياسات، والمبادرات المتعلقة بالتنسيق والبرمجة). ولذلك ستسعى اليونسكو إلى تغيير نسبة التمويل من البرنامج العادي إلى التمويل من خارج الميزانية فيما يخص التربية من المستوى الراهن ١:١ (باستثناء صندوق أموال الودائع الذاتي التمويل الخاص بالبرازيل) إلى مستوى جديد بواقع ٢:١. وسوف يحتاج هذا الاتجاه نحو زيادة التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية إلى الحصول على دعم من مجتمع الواهبين. وستُبذل الجهود بوجه خاص للتشجيع على تنمية جماعات الواهبين ذات الاتجاهات الفكرية المتشابهة من أجل دعم المبادرات الرئيسية. وستبذل الجهود في إطار برنامج التربية لتحقيق المواءمة بين قدرات اليونسكو وبين الاحتياجات، وعلى الأخص من أجل تعزيز قدرات العاملين على الوفاء بالتزامات البرنامج.

٩٠- وسوف يعدّ مخطط عام لاحتياجات التمويل من خارج الميزانية خلال الفترة المقبلة يعرض على المجلس التنفيذي في دورته القادمة. وترد فيما يلي بعض البيانات عن المجالات التي تظهر فيها هذه الاحتياجات:

٩١- الترويج/الاتصال في مجال التعليم للجميع: على الرغم من تخصيص بعض الاعتمادات لهذا الغرض في مشروع الوثيقة ٣٣م/٥، فإن القدرات البشرية والمالية، في المقر وخارجه، تظل غير كافية على الأرجح لتقديم نوع الدعم الذي يحتاج إليه التعليم للجميع بلا ريب حالياً وفي المستقبل. فينبغي على أقل تقدير تكثيف التدريب المقدم لجميع الموظفين العاملين في قطاع التربية بالمقر وخارج المقر، وتطوير المضامين والأدوات والأساليب المهنية اللازمة لمساعدة الوحدات العاملة في المقر والوحدات الميدانية والتنسيق فيما بينها. وقد يحتاج الأمر إلى تكوين فريق مخصص لهذا الغرض من المهنيين داخل إطار قطاع التربية، مع إعارة موظفين إلى المكاتب الإقليمية، من أجل تعزيز أنشطة الترويج والاتصال وتنظيم الحملات لصالح التعليم للجميع على الصعيد العالمي مع حلقات وصل هامة على الصعيد الإقليمي.

٩٢- رصد وتحليل أنشطة التعليم للجميع: جرى تعزيز الميزانية المقترحة في مشروع الوثيقة ٣٣م/٥ بمبلغ واحد فقط في هذا المجال (١ مليون دولار لمعهد اليونسكو للإحصاء، لن يُوجّه كله إلى التعليم للجميع). ويجب مقارنة هذا بالفجوات الكبيرة في البيانات التي ما زالت توجد على الصعيدين الدولي والوطني، والتي تجعل من الصعب رصد التقدم المحرز في مجال توفير التعليم للجميع. واليونسكو ملتزمة بمساعدة الشراكات العالمية والبلدان في جمع وتحليل البيانات الجيدة والحديثة، وتقديم الدعم لبلدان المبادرة الأساسية وبلدان مبادرات المسار السريع في مجال رصد وتحليل التعليم للجميع، وإصدار التقارير الإقليمية لرصد التعليم للجميع من أجل تعزيز الحوار بشأن السياسات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وقد تحتاج للقيام بهذه المهمة، إلى دعم على مستوى أعلى يتلاءم مع الزيادة الكبيرة الأخيرة والمتوقعة في عدد البلدان المعنية بهذه المبادرات لفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بالمقارنة بالوضع الحالي. كما سيتعين تعزيز ميزانية معهد اليونسكو للإحصاء بمبلغ إضافي يفوق مبلغ التعزيز المقترح والبالغ مليون دولار، وتعزيز قدرات المكاتب الإقليمية للتربية (لا سيما المكتب الإقليمي للتربية في افريقيا ومكتب بانكوك)، وتطوير قدرات المقر فيما يتعلق بالمبادرات الأساسية الثلاث.

٩٣- المشورة في مجال السياسات وأنشطة بناء القدرات من أجل التعليم للجميع: إن مساهمة اليونسكو في التعليم للجميع على مستوى إسداء المشورة في مجال السياسات وبناء القدرات سوف تقتضي تعزيز قطاع

التربية تعزيزاً هاماً في مجالات محددة لتمكينه من التعامل على نحو أفضل مع النقاشات الرئيسية المتعلقة بالسياسات (مثل فعالية واتساق المساعدة، والصلة الوثيقة بين التعليم والفقر، وجودة التعليم، الخ) بأساليب تعبر عن نهج اليونسكو المتميز. كما أنها تتطلب تطوير قدرات معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية لتمكينه من تقديم المساعدة اللازمة للبلدان في مجال التدريب وبناء المؤسسات، بما في ذلك من خلال وسائل العمل عن بعد بمساعدة تكنولوجيات المعلومات والاتصال، كما تتطلب تعزيز قدرات المكاتب الإقليمية في مجالات مماثلة، لا سيما من خلال إعارة موظفين من معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية. كما سيتعين بذل جهود كبيرة لمراعاة ارتفاع عدد البلدان التي يتوجب مساعدتها في السنوات العشر القادمة. وينبغي أن يُراعى أيضاً في مثل هذا التعزيز ضرورة تقديم دعم خاص للمجالات المرتبطة بالمبادرات الأساسية (بما يشمل معهد اليونسكو للتربية (يوتر) ومكتب التربية الدولي لليونسكو (متد)). كما أن تكثيف تدريب الموظفين على المشاركة في عمليات التقييم القطري المشترك/إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والدراسات الاستراتيجية للحد من الفقر وسائر عمليات التخطيط على المستوى القطري، سوف يحتاج إلى دعم إضافي.

٩٤- افريقيا: تشتد الحاجة في منطقة افريقيا إلى تعزيز العاملين في التعليم المهني وميزانيات هذا التعليم للاستجابة لتحديات التعليم للجميع، وفي سياق نيباد، فعلى سبيل المثال، لن تستطيع اليونسكو أن تخصص إلا ٠٠٠ ١٨٠ دولار للتعليم العالي في افريقيا جنوب الصحراء في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (مما يمثل معدل ٠٠٠ ٢ دولار تقريبا سنوياً لكل بلد). وينبغي إيلاء عناية عاجلة لقدرات المكتب الإقليمي للتربية في افريقيا ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا والمكاتب الميدانية في هذه المنطقة، لا سيما على ضوء المبادرات الأساسية الثلاث.

٩٥- وما تركيز البرنامج على هذه المجالات إلا لأن الاحتياجات فيها هائلة وتستدعي تقديم دعم إضافي للبلدان لمساعدتها على تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولأنه يعتقد أن تعزيز الميزانية المخصصة لها سيكون له وقع حقيقي، لا سيما على المستوى القطري. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في تقديم المزيد من الأموال الخارجة عن الميزانية لهذه المجالات ولغيرها.

مشروع القرار المقترح

٩٦- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - **إذ يذّكر** بالقرار ١٦٩م ت/٣,٤,٤ والقرار ١٧٠م ت/٣,٤,٢،

٢ - **وقد درس** الوثيقة ١٧١م ت/٨،

٣ - **يشكر** المدير العام على الجهود المبذولة لضمان متابعة فعالة للاستعراض الاستراتيجي للتعليم للجميع؛

٤ – ويحيط علما بالخطوات المتخذة للشروع في مشاورات مع كافة الأطراف المعنية الرئيسية من أجل تحقيق المزيد من الوضوح والتماسك والاعتراف المتبادل فيما يتعلق بدورها ومسؤولياتها المحددة في إطار عمل داكار، سعياً إلى تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم ولتيسير إعداد جرد شامل وخطة تنفيذية فيما يخص المساهمات الحالية والمقبلة التي يقدمها كل من الشركاء من أجل تحقيق هذه الأهداف؛

٥ – **ويحث** كافة الأطراف المعنية بالتعليم للجميع (حكومات البلدان النامية، والمانحين الثنائيين ومتعددي الأطراف، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني) على التعاون مع اليونسكو ومساعدتها باستمرار في جهودها الرامية إلى إعداد جرد شامل للتعليم للجميع وتنفيذ التدابير المشار إليها في هذه الوثيقة؛

٦ – **ويرحب** بـ"استراتيجية اليونسكو بشأن التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٥–٢٠١٥" (الفقرات من س إلى س)، ويطلب من المدير العام أن يضمن مراعاة أهم نتائجها وتوصياتها في عمل المنظمة لصالح التعليم للجميع، ولا سيما في وثائقها الاستراتيجية والتخطيطية والبرنامجية المقبلة؛

٧ – **ويطلب** من المدير العام التأكد من أن خطط التنفيذ الإرشادية المناسبة المبنية على النتائج (الفقرات من س إلى س) تستخدم فعلاً لتوجيه عمل اليونسكو لصالح التعليم للجميع، لا سيما في العام المقبل وفي فترة العامين القادمة؛

٨ – **ويطلب** من المدير العام اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز قدرات اليونسكو على مساءلة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق التعليم للجميع؛

٩ – **ويقرّ** بأن تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ يتطلب إحراز تقدم هائل على المستوى القطري، وبضرورة وفاء المجتمع الدولي بالالتزام المتخذ في داكار من خلال زيادة مساعدته بشكل حقيقي، لا سيما للبلدان والشعوب المهددة بعدم تحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥؛

١٠– **ويطلب** من المدير العام أن يزود المجلس التنفيذي في دورته المقبلة ببيان جامع للموارد الخارجة عن الميزانية الإضافية التي قد تحتاج إليها المنظمة للتنفيذ الفعال والفعلي لمهامها المحددة في الوثيقة ١٧١م ت/٨، والتي يمكن جمعها من قنوات ومصادر مختلفة؛

١١– **ويدعو** المدير العام إلى إحاطة المجلس التنفيذي علماً بانتظام بالتقدم الذي تحرزه اليونسكو في أداء الدور المناط بها في مجال التعليم للجميع متابعة لمنتدى داكار.

الملحق
عرض إجمالي لخطط التنفيذ

الجدول الزمني	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	النتائج المتوقعة
م/٥	٣٢م/٥	٣٣م/٥			٣٤م/٥		٣٥م/٥		٣٦م/٥	٣٧م/٥		
م/٤	٣١م/٤			٣٤م/٤						٣٧م/٤		
تقييمات م/٤			تقييم ٣١م/٤						تقييم ٣٤م/٤			
عمليات استعراض التعليم للجميع والأهداف الإنمائية	استعراض الأهداف الإنمائية للألفية		استعراض التعليم للجميع في منتصف المدة			استعراض الأهداف الإنمائية للألفية						
المبادرات الأساسية												
مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات (LIFE)	مرحلة التحضير		فترة ٢٠٠٦–٢٠٠٩: تطبيق خطط التنفيذ القطرية في ٥–١٠ بلدان		تقليص تدخل اليونسكو							بحلول عام ٢٠١٥، تكون مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات قد تدخلت في ٣٣ بلدا وأسهمت في رفع معدلات محو الأمية لخدمة التنمية والتوجه المباشر نحو تحقيق هدفي التعليم للجميع ٣ و٤، وذلك من خلال تعزيز وبناء القدرات بغية ترسيخ سياسات وممارسات محو الأمية، ضمن الأطر الوطنية القائمة في مجالي التعليم والتنمية، ومن خلال تمكين الفئات المستهدفة من الاستفادة من النهوج التجديدية والجيدة والمناسبة لتعلم القراءة والكتابة، وهي نهوج مرتبطة ببرامج التنمية.
			٢٠٠٧: تحضير دفعة ثانية من البلدان		فترة ٢٠٠٨–٢٠١١: تطبيق خطط التنفيذ القطرية في ٥–١٠ بلدان جديدة		تقليص تدخل اليونسكو					
					٢٠٠٩: تحضير دفعة ثالثة من البلدان		فترة ٢٠١٠–٢٠١٣: تطبيق خطط التنفيذ القطرية في ٥–١٠ بلدان		تقليص تدخل اليونسكو			
						٢٠١٠: التقييم والاستعراض الاستراتيجي في منتصف المدة	٢٠١١: تحضير دفعة رابعة من البلدان	فترة ٢٠١٢–٢٠١٥: تطبيق خطط التنفيذ القطرية وتوسيع نطاق المبادرة بحيث تشمل البلدان التي لم تدرج بعد في جدول الأعمال				
الجدول الزمني	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
مبادرة تدريب المعلمين	مرحلة التحضير	١٦ بلدا: دورة جديدة مدتها أربع سنوات										بحلول عام ٢٠١٥، تكون اليونسكو قد تدخلت تدخلا واسع النطاق في البلدان المهتمة من افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٤٦ بلدا مستهدفا) لتجعل سياسات هذه البلدان الخاصة بالمعلمين، ومؤسسات تدريب المعلمين، وبرامج إعداد المعلمين فيها متوافقة مع الالتزامات الصريحة لهذه البلدان بتحقيق أهداف التعليم للجميع الستة وأهداف الحد من الفقر.
					٧ بلدان جديدة: دورة جديدة مدتها أربع سنوات							
						١٥ بلدا جديدا: دورة جديدة مدتها أربع سنوات						
							٨ بلدان جديدة: دورة جديدة مدتها أربع سنوات					
			تقييم منتصف المدة		تقييم منتصف المدة		تقييم منتصف المدة		تقييم منتصف المدة			
					التقييم الختامي		التقييم الختامي		التقييم الختامي		التقييم الختامي	
المبادرة العالمية الخاصة بفيروس/ مرض الأيدز (السيدا) والتعليم (GIHAE)	استهلال المبادرة في ٦ بلدان	إدراج من ١٠ إلى ٢٠ بلدا جديدا في المبادرة	تجري حاليا مناقشة خطة تنفيذ أكثر تفصيلا مع الجهات المتشاركة في رعاية المبادرة									تم رسم استراتيجيات للتخفيف من آثار هذا الوباء على قطاع التعليم، وتوسيع نطاق تسخير التعليم لمكافحة فيروس/مرض الأيدز (السيدا)، وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة الأفراد المزودين بمعلومات وخدمات وقائية (الحد المثالي هو ٩٥٪) ممن هم في سن التعليم، ومن العاملين في التعليم، وذلك في نحو ٣٠ بلدا (يحتاج هذا الرقم إلى تحديد).
	مبادرات رئيسية أخرى											
	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	
مبادرة المسار السريع	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	هدف مبادرة المسار السريع بحلول عام ٢٠١٥: دعم أهداف التعليم للجميع على الصعيد العالمي من خلال التركيز على تسريع التقدم نحو هدف التعليم للجميع الأساسي المتمثل في تعميم إتمام التعليم الابتدائي، لدى الفتيان والفتيات على حد سواء، بحلول عام ٢٠١٥.
مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×	هدف مبادرة الأمم المتحدة لتعليم الفتيات: تضييق الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بحلول عام ٢٠٠٥ وضمان أن يكون جميع الأطفال، بحلول عام ٢٠١٥، قد أتموا مرحلة التعليم الابتدائي، مع إتاحة الانتفاع المتكافئ بجميع مستويات التعليم للفتيات والفتيان. وثمة استراتيجية تسريع في ٢٥ بلدا تشمل فترة ٢٠٠٣–٢٠٠٥ ("٢٥ بحلول عام ٢٠٠٥").
عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية	محو الأمية والتنمية المستدامة		محو الأمية والصحة			محو الأمية وتعزيز القدرات		محو الأمية والسلام				

مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات (LIFE)

الهدف	زيادة معدلات محو الأمية من أجل التنمية، مع استهداف تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة بصورة غير مباشرة وتحقيق الهدفين ٣ و٤ منها والهدف ١ (المتمثل في القضاء على الفقر) من الأهداف الإنمائية للألفية بصورة مباشرة. الهدف ٤: الإسهام في تحسين نسبة محو الأمية لدى الكبار بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠١٥. الهدف ٣: الإسهام في الاتجاه نحو ضمان تلبية احتياجات التعلّم لدى جميع الشباب والكبار من خلال الانتفاع المتكافئ بما يلائم من برامج التعلّم واكتساب مهارات الحياة.								
الجهات المستهدفة	الأميون المستبعدون من التعليم، ولا سيما: الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس؛ والكبار؛ وبخاصة النساء والفتيات.								
الغايات	تعزيز سياسات وممارسات محو الأمية، ضمن الأطر الوطنية القائمة في مجالي التعليم والتنمية.					تمكين الفئات المستهدفة من الاستفادة من النهوج الجيدة والمناسبة لتعلّم القراءة والكتابة، وهي نهوج مرتبطة ببرامج التنمية.			
الأنشطة(*)	١– تعزيز وتوفير بناء القدرات في السياسات والخطط والتشريعات الخاصة بمحو الأمية	٢– المساعدة على بناء القدرات الوطنية فيما يخص إدارة البرامج ومتابعتها وتقييمها في مجال محو الأمية، ومن أجل تقييم معرفة القراءة والكتابة	٣– تدابير الترويج والحملات الاجتماعية	١– النهوض بنوعية وملاءمة برامج محو الأمية	٢– وضع المناهج الدراسية والمواد التعليمية مع مراعاة خصوصيات الظروف والثقافات	٣– تحسين نوعية إعداد المعلمين العاملين في محو الأمية	٤– تيسير التدريب في مجال محو الأمية، وربطه ببرامج التنمية	٥– تهيئة بيئة ملائمة للتعلّم (مثل اللغات المحلية والمطبوعات)	
الجدول الزمني(**)	**٢٠٠٥: المرحلة التحضيرية** ١– الدراسات القطرية الموجزة: (أ) جمع معلومات أساسية عن وضع البلد فيما يخص محو الأمية والتعليم غير النظامي، كتحديد السياسة العامة والأطر التوجيهية المؤسسية، والبرامج الرئيسية والممارسات الجيدة في مجال محو الأمية، والمزودين والشركاء؛ (ب) تحديد الفجوات الرئيسية والاحتياجات ذات الأولوية في مجال محو الأمية؛ (جـ) إرساء أسس لاختيار البلدان التي ستجري فيها المراحل التنفيذية، بالاستناد إلى معايير ثابتة. ٢– اختيار الدفعة الأولى المؤلفة من ٥–١٠ بلدان، وإجراء بحث عميق وتقييم للاحتياجات، وفقا لخطة التنفيذ القطرية التي سيجري إعدادها. ٣– إقامة شراكة على الصعيدين الوطني والدولي وشبكة مشتركة بين الوكالات في مجال محو الأمية، وتنظيم اجتماع سنوي.								

٢٠٠٦	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**	**٢٠١٢**	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**
فترة ٢٠٠٦–٢٠٠٩: تطبيق خطط التنفيذ القطرية في ٥–١٠ بلدان			تقليص تدخل اليونسكو				٢٠١٣: إعداد التقرير وتحليل أوضاع محو الأمية لنهاية فترة برنامج التعليم للجميع	٢٠١٤: إعداد الدراسات اللازمة لوثيقة مبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، التي ستقدم في مؤتمر التعليم للجميع لعام ٢٠١٥	
	٢٠٠٧: اختيار الدفعة الثانية من البلدان والبدء بالمرحلة التحضيرية		فترة ٢٠٠٨–٢٠١١: تطبيق خطط التنفيذ القطرية في ٥–١٠ بلدان جديدة		تقليص تدخل اليونسكو				
			٢٠٠٩: اختيار الدفعة الثالثة من البلدان والبدء بالمرحلة التحضيرية	فترة ٢٠١٠–٢٠١٣: تطبيق خطط التنفيذ القطرية في ٥–١٠ بلدان			تقليص تدخل اليونسكو		
				٢٠١٠: تقييم منتصف المدة، والاستعراض الاستراتيجي	٢٠١١: إعداد الدفعة الرابعة من البلدان		فترة ٢٠١٢–٢٠١٥: تطبيق خطط التنفيذ القطرية وتوسيع نطاق المبادرة بحيث تشمل البلدان التي لم تدرج بعد في جدول الأعمال		

سيجري في ٣٣ بلدا الاعتماد على التعلم المتبادل بين البلدان التي بدأ التنفيذ فيها والبلدان التي لم يبدأ فيها بعد، وستقوم بوابة محو الأمية على الانترنيت بتيسير هذه العملية. وينبغي تقديم الدعم المناسب للبلدان التي لم تبلغ مرحلة التنفيذ. ويمكن أن يتضمن ذلك دعما أوليا للاضطلاع بنشاط ترويجي وتعزيز السياسات.

أنشطة المتابعة والتقييم

إعداد التقارير عن مستويات محو الأمية التي تم بلوغها من خلال الشراكات والشبكات التي تربط بين الوكالات، وعقد الاجتماعات السنوية للشبكات المشتركة بين الوكالات.

(*) لا بد من أن تكون الأنشطة خاصة بكل بلد، ولا يمكن أن تُعرض تفاصيلها إلا في الخطط التنفيذية القطرية القائمة على أولويات كل بلد. لذلك فإن قائمة الأنشطة تعطى على سبيل الاطلاع.

(**) يجري إدخال البلدان في مرحلة التنفيذ وفقا للخطة المذكورة، غير أن اليونسكو تبقى مرنة في التعامل مع هذه المسألة إذ أنها تُدخل بلدان جديدة في مرحلة التنفيذ وفقا لتوافر التمويل ولدرجة الاستعداد.

مبادرة تدريب المعلمين في افريقيا جنوب الصحراء

<table>
<tr><td>الهدف</td><td colspan="10">القيام في كل بلد بما يلي: تحقيق مزيد من الترابط المباشر بين السياسات الخاصة بالمعلمين والأهداف الإنمائية الوطنية؛ وتحسين نوعية إعداد المعلمين؛ وتحسين توفير الإعداد الجيد للمعلمين؛ وزيادة حشد المعلمين والحد من نقص المعلمين.</td></tr>
<tr><td>الجهات المستهدفة</td><td colspan="10">الحكومات؛ ومؤسسات إعداد المعلمين ومدربي المعلمين؛ المعلمون وغيرهم من الفئات الرئيسية العاملة في مجال التعليم: أي مديرو المدارس، ومدربو المدربين، ومفتشو المدارس، وغيرهم؛ ومعلمو التعليم غير النظامي.</td></tr>
<tr><td>الجدول الزمني</td><td>٢٠٠٦</td><td>٢٠٠٧</td><td>٢٠٠٨</td><td>٢٠٠٩</td><td>٢٠١٠</td><td>٢٠١١</td><td>٢٠١٢</td><td>٢٠١٣</td><td>٢٠١٤</td><td>٢٠١٥</td></tr>
<tr><td rowspan="2">عدد البلدان والمراحل</td><td colspan="4">١٦ بلدا: اثيوبيا، وأنغولا، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتنزانيا، وجمهورية افريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والرأس الأخضر، وزامبيا، وسيراليون، وغانا، وغينيا، وكوناكري، والكونغو، ومدغشقر، والنيجر، ونيجيريا</td><td colspan="4">١٥ بلدا جديدا</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="3">٧ بلدان جديدة</td><td colspan="4">٨ بلدان جديدة</td></tr>
<tr><td>الأنشطة</td><td colspan="10">لا بد من أن تكون الأنشطة خاصة بكل بلد، ولكن لكل فترة أربع سنوات سيوضع جدول لتنفيذ المهام العامة الاثنتي عشرة الواردة في القائمة أدناه :</td></tr>
<tr><td colspan="3">(١) وضع خارطة حيوية للمعلومات الوطنية
(٢) تعيين أخصائي في التربية على المستوى القطري يعمل بدوام كامل لكي يقود المبادرة خلال ٤ سنوات
(٣) إنشاء وصيانة قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتكاملة عن حالة إعداد المعلمين وتنميتهم
(٤) مساعدة البلدان في تحليل مظاهر نقص المعلمين لديها، وفي تنفيذ السياسات والاستراتيجيات لزيادة عدد المعلمين المؤهلين
(٥) مساعدة كل بلد في تنفيذ خطوات لمنح الصفة المهنية لعدد كبير من المعلمين الذين لا يزالون تحت مستوى التأهيل المطلوب
(٦) تشجيع المشاورات بين الحكومات والمعلمين ومنظماتهم فيما يخص تخطيط وتنفيذ عمليات إصلاح التعليم للجميع</td><td colspan="3">(٧) إنشاء عدد من كراسي اليونسكو الجامعية من أجل بناء القدرات المؤسسية في مجال جودة التدريس
(٨) إجراء بحوث مناسبة لتوجيه سياسات التعليم للجميع
(٩) تعبئة الجامعات وغيرها من المنظمات والشبكات لدعم الحكومة في تحديد أولوياتها الخاصة بإعداد المعلمين
(١٠) تشاطر وتوزيع سياسات وممارسات المعلمين الجيدة لكي تقوم بتطويعها جميع بلدان المنطقة وفقا لاحتياجاتها
(١١) بناء وتعزيز الصلات فيما بين الجهات الرئيسية التي توفر التعليم داخل كل بلد وعلى الصعيد الإقليمي
(١٢) القيام بالمتابعة وإعداد التقارير على نحو منتظم: إجراء تقييم منتصف المدة بعد مضي سنتين وتقييم ختامي عند انتهاء فترة السنوات الأربع</td><td colspan="4">تكرار الأنشطة كما هو وارد في قائمة الفترة الأولى.

وبالنسبة لأعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٠ و٢٠١٢، ستجرى مشاورة مع البلدان لتحديد أي بلدان منها ستشملها المبادرة في المرحلة التالية</td></tr>
<tr><td>النتائج المتوقعة</td><td colspan="10">النتائج المتوقعة لكل بلد في كل فترة أربع سنوات: (١) خطة شاملة لإعداد المعلمين، في مجالي التعليم النظامي وغير النظامي، تأتي متكاملة مع خطط التعليم الوطنية وغيرها من الخطط القطاعية؛ (٢) أن تكون نوعية تدريب المعلمين في مؤسسات إعداد المعلمين قد تحسنت بالاستناد إلى مناهج دراسية وطرائق تعليمية محسّنة، ولا سيما في الموضوعات ذات الأولوية مثل الوقاية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا)، ومحو الأمية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال؛ (٣) أن يكون النقص الشديد في المعلمين ووضع المعلمين قد أصبحا قضية وطنية مركزية من قضايا التنمية، وأن تقوم الحكومات بمعالجة هذه القضية وأن تدعمها الجهات المانحة؛ (٤) أن تكون المعايير التي يوصى بها دوليا والسياسات الوطنية الخاصة بالوقاية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا) قد أدرجت ونفذت في مناهج مؤسسات إعداد المعلمين وفي البرامج الجامعية لإعداد المعلمين. ملاحظة: تعد جميع النتائج الواردة أعلاه عامة؛ وستكون هناك نتائج خاصة بكل بلد، وفقا لمجالات التدخل المحددة التي يرغب البلد في أن تضطلع اليونسكو فيها بدور الجهة الحافزة.</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="10">بحلول عام ٢٠١٥، تكون اليونسكو قد تدخلت على نطاق واسع في بلدان افريقيا جنوب الصحراء المهتمة، من أجل النهوض بسياساتها الخاصة بالمعلمين، ومؤسساتها المعنية بتدريب المعلمين، وبرامجها المخصصة لإعداد المعلمين، بحيث تتوافق تماما مع الالتزامات الصريحة لهذه البلدان فيما يخص تحقيق أهداف التعليم للجميع الستة والأهداف المتعلقة بالحد من الفقر.</td></tr>
</table>

المبادرة العالمية الخاصة بفيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم (GIHAE)

<table>
<tr><td>الأهداف</td><td colspan="9">ترمي المبادرة العالمية الخاصة بفيروس/مرض الأيدز (السيدا) والتعليم إلى مساعدة البلدان على إعداد برامج تربوية قطاعية شاملة للتصدي لفيروس/مرض الأيدز (السيدا)، مع التركيز على الأطفال والشباب، ولا سيما أكثرهم تعرضا للخطر. وفي إطار الاستراتيجية الوقائية الشاملة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز)، وبالتشاور مع جميع الشركاء المعنيين بالتنمية، ستسهم هذه المبادرة في تحقيق الأهداف الدولية القائمة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، والأهداف التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية المعنية بفيروس/مرض الأيدز (السيدا) (UNGASS)، وأهداف التعليم للجميع.</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الغايات والأنشطة</td><td colspan="3">١- مساعدة الحكومات المختارة على إعداد برنامج تربوي قطاعي شامل للتصدي لفيروس/مرض الأيدز (السيدا)، يستهدف المعرضين للخطر والضعفاء</td><td colspan="4">٢- التخفيف من آثار فيروس/مرض الأيدز (السيدا) على التعليم في البلدان المختارة</td><td colspan="3">٣- معالجة الأسباب البنيوية للتعرض للخطر في بيئة التعلّم وما يحيطها</td></tr>
<tr><td>١,١- تعزيز قدرات العاملين في التعليم على صعيد القطر والمقاطعات (بمن فيهم المعلمون) ليصبحوا قادرين على إعداد وتنفيذ برامج التصدي لهذا المرض.</td><td>١,٢- ضمان إعداد منهاج دراسي مناسب، ومخصص لعمر معين، وتنفيذ هذا المنهاج وتوفيره لجميع بيئات التعلّم (وينبغي التركيز على المعارف والمواقف والمهارات اللازمة للحد من الأخطار وزيادة الوقاية، كما ينبغي أن يتضمن ذلك التثقيف في مجال التمييز والمعالجة والرعاية والدعم).</td><td>١,٣- إرساء الأسس الملائمة لآليات للمتابعة والتقييم من أجل تقدير مدى التقدم ورصد الاحتياجات والموارد المتغيرة .</td><td>٢,١- إعداد نماذج للتخطيط والاستباق من أجل تقييم آثار الوباء، مثلاً على المعلمين، وتغيب المعلمين أو تناقصهم، ونوعية التعليم، ومشاركة الأطفال في المدارس، واحتياجات الميتّمين</td><td>٢,٢- تقييم الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها والتأكد من أن قضية فيروس/مرض الأيدز (السيدا) والمبادرة المذكورة قد أدرجتا على نحو ملائم في البرامج والمبادرات الإنمائية الأخرى، ولا سيما في خطط دعم التنفيذ، وبرامج التغذية المدرسية، ومبادرة المسار السريع، ودراسات استراتيجية الحد من الفقر، وخطط التعليم للجميع.</td><td>٢,٣- المساعدة على تحديد وتأمين التمويل الداخلي والخارجي لتوسيع نطاق البرامج القائمة ولإعداد برامج وعمليات تدخل جديدة وإتاحة استدامتها.</td><td>٣,١- تأمين الترابط بين برامج الصحة المدرسية وبرامج التغذية المدرسية والتربية الوقائية من فيروس/مرض الأيدز (السيدا).</td><td>٣,٢- استهداف أهم الفئات السكانية في التربية الوقائية، وذلك بمساعدة المؤسسات الإنمائية المتخصصة: الفتيات، واللاجئين، والشباب المهمشين والمعرضين للخطر.</td><td>٣,٣- إثارة أو تعزيز الاهتمام بقضايا مكان العمل لصالح العاملين في التعليم، ومن أجل ضمان السلامة في المؤسسات التعليمية وما يحيط بها.</td><td>٣,٤- التأكد من أن المعالجة والتغذية والرعاية والدعم تترابط على نحو وثيق مع جهود الوقاية.</td></tr>
<tr><td rowspan="2">الأغراض</td><td colspan="9">ستحدد الأغراض الدولية خلال الأشهر المقبلة. ويمكن أن يتمثل ذلك، على سبيل المثال، في تحقيق ما يلي في ثلاثين بلدا بحلول نهاية عام ٢٠١٠:</td></tr>
<tr><td colspan="3">إعداد استراتيجيات للتخفيف من آثار الوباء على قطاع التعليم وتوسيع نطاق تسخير التعليم لمكافحة فيروس/مرض الأيدز (السيدا).</td><td colspan="4">تحقيق زيادة كبيرة في نسبة الأفراد المزودين بمعلومات وخدمات وقائية (الحد المثالي هو ٩٥٪) ممن هم في سن التعليم، ومن العاملين في التعليم، ولا سيما الفتيات اللواتي لا يزلن في سن التعليم، والميتّمين وغيرهم من الشباب المعرضين للخطر.</td><td colspan="3">ترجمة وتوزيع مواد تقنية توجيهية عن طريق قنوات التعليم النظامي وغير النظامي.</td></tr>
<tr><td>٢٠٠٥</td><td colspan="9">ستبدأ المبادرة بتنفيذ الأنشطة على الصعيد القطري في عام ٢٠٠٥. وسيجري اختيار ستة بلدان بناء على رغبة الحكومات والمجتمع الإنمائي ودرجة الاستعداد، وعلى اعتبارات أخرى تتعلق بالملاءمة والاحتياجات. ويمكن أن يُرفع أو يُخفض عدد البلدان وفقا للتمويل وللمفاوضات على الصعيد القطري. وستقوم اليونسكو مع الشركاء بأعمال تحضيرية في البلدان من أجل ما يلي:
• وضع خارطة للبرامج والمشروعات الجارية؛ • استعراض خطط قطاع التعليم الوطنية، وخطط مكافحة فيروس/مرض الأيدز (السيدا) وتعديلها عند الاقتضاء؛ • استعراض الجدول الزمني لآليات المساعدة الإنمائية؛
• استعراض الأرقام الوطنية وإدراجها في الأهداف على ضوء الوضع داخل كل بلد؛ • تقييم الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها من أجل التصدي الشامل للوباء على مستوى قطاع التعليم؛ • تقدير وتحديد الاحتياجات المالية والموارد المحتملة.</td></tr>
<tr><td>٢٠٠٦</td><td colspan="9">سيدرج من ١٠ إلى ٢٠ بلدا في المبادرة خلال عام ٢٠٠٦.</td></tr>
</table>

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الحادية والسبعون بعد المائة

171 EX/8 Corr:
١٧١م ت/٨ تصويب
باريس، ٢٠٠٥/٤/٢١
الأصل: انجليزي

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام
عن متابعة الاستعراض الاستراتيجي
وعن استراتيجية اليونسكو للتعليم للجميع
للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

تصويب

في الصفحة ٣٥: تعدل الفقرتان ٦ و٧ من مشروع القرار على النحو التالي:

٦ - **ويرحب** بـ"استراتيجية اليونسكو بشأن التعليم للجميع للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥" (الفقرات من ٢١ إلى ٨٣)، ويطلب من المدير العام أن يضمن مراعاة أهم نتائجها وتوصياتها في عمل المنظمة لصالح التعليم للجميع، ولا سيما في وثائقها الاستراتيجية والتخطيطية والبرنامجية المقبلة؛

٧ - **ويطلب** من المدير العام التأكد من أن خطط التنفيذ الإرشادية المناسبة المبنية على النتائج (الفقرات من ٨٤ إلى ٨٧) تستخدم فعلاً لتوجيه عمل اليونسكو لصالح التعليم للجميع، لا سيما في العام المقبل وفي فترة العامين القادمة؛